



التوزيع : عام  
E/ECWA/ 49

0564



٢٥ آذار/مارس ١٩٧٧

الاصـل : بالانكليزية

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الرابعة

٢٤-٢٩ نيسان / ابريل ١٩٧٧

عمان ، الاردن

البند ٧ من جدول الاعمال المؤقت



عملية السنتين الثالثة لاستعراض وتقييم مجموع التقدم المحرز  
في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية  
لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني  
في غربي آسيا

الصفحة

المحتويات

١	.....	مقدمة
٢	.....	اولا : توسيع الانتاج والتسويق
٢	.....	ألف : توسيع الانتاج
٥	.....	باء : تغيرات الاسعار
٨	.....	جيم : جهود الاستثمار والانجاز
١٢	.....	دال : هيكل الناتج
١٥	.....	ثانيا : التطورات القطاعية
١٥	.....	ألف : الزراعة
٢٠	.....	باء : التصنيع
٢٥	.....	جيم : النفط
٢٨	.....	دال : النقل والمواملات والسياحة
٣٣	.....	ثالثا : توسيع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والتكامل الاقليمي
٣٣	.....	ألف : الاتجاهات العامة للصادرات والواردات
٣٨	.....	باء : تنويع الصادرات
٤٠	.....	جيم : التعاون الاقليمي والتكامل الاقتصادي
٤٣	.....	رابعا : الاهداف الاجتماعية وامناء الموارد البشرية
٤٣	.....	ألف : الخدمات الاجتماعية والرفاه الاجتماعي
٤٥	.....	باء : امناء الموارد البشرية
٤٧	.....	جيم : العمالة وتوزيع الدخل
٤٩	.....	خامسا : العلم والتكنولوجيا
٥١	.....	سادسا : التخطيط الانمائي
٥٣	.....	الخلاصة والاستنتاجات

قائمة الجداول

الرقم	الصفحة
١	متوسط معدلات النمو السنوي للنتائج القومي الاجمالي المتراكم والمحسوب لكل فرد في بلدان المنطقة، ١٩٧٠ - ١٩٧٥
٢	التضخم : مؤشرات مختارة
٣	معدلات الاستثمار والادخار والاستثمار المحلي الاجمالي خلال النصف الاول من السبعينات
٤	هيكل الناتج، ١٩٧٠ - ١٩٧٥
٥	نمو الانتاج الزراعي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - ١٩٧٥
٦	نمو الانتاج الزراعي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٩٧٠ - ١٩٧٦
٧	نمو انتاج المصنوعات في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - ١٩٧٥
٨	تركيب قطاع التصنيع
٩	انتاج النفط الخام في المنطقة
١٠	عدد السياح والايادات من السياحة في بلدان مختارة، ١٩٧٤
١١	حجم الصادرات والواردات والارقام القياسية للأسعار، ١٩٧٠ - ١٩٧٥
١٢	الاتجاهات العامة للصادرات والواردات، ١٩٧٠ - ١٩٧٥
١٣	تركيب الصادرات في بلدان غربي آسيا، ١٩٧٠، ١٩٧٤ و ١٩٧٥

## مقدمة

تم اعداد التقرير الحالي تلبية لمتطلبات عملية السنيتين الثالثة لاستعراض و تقييم مجموع التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لفقد الامم المتحدة الانمائي الثاني في غربي آسيا. ( ١ ) وهو يركز على التطورات التي حدثت خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٦ فيما يتعلق باهداف مختارة للاستراتيجية ومساائل السياسة العامة التي تهتم المنطقة ، كنمو الناتج والتغيرات في تركيبه ، وجهود الاستثمار والادخار ، والتطورات في بعض القطاعات ، وتوسع حجم التجارة ، والتعاون الاقتصادي والتكامل الاقليمي ، والملاحم الاجتماعية للانماء .

لقد تم تقييم التقدم بالمقارنة مع الاهداف والسياسات كما وردت في الاستراتيجية ، على الرغم من ان المقصود منها ان تكون مجرد خطوط توجيهية شاملة وليس من اجل بلدان او اقاليم محددة . ولكن التقييم ما زال معوقا بشكل خطير بسبب مواطن النقص في تدفق المعلومات الاحصائية ، المتعلقة بالشمول ، والجدارة بالثقة والتوقيت ، ويؤدي الى فروق في المعالجة والاصاف فيما يتعلق بالاستنتاجات .

---

( ١ ) للاطلاع على عملية الاستعراض والتقييم التصفية ، انظر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، اراء النمو الاجمالي ( E/ECWA/13 و Corr.1 ) ، اضا على المراجعة الشاملة للنمو المحقق وعلى الاتجاهات القطاعية وقضايا الانماء ( E/ECWA/21 و Corr.1 ) ، والاتجاهات القطاعية وقضايا الانماء ( E/ECWA/21/ Annex ) .

## اولا : توسيع الانتاج والتنويع

### ألف : توسيع الانتاج

يبين التسلسل الزمني للحسابات الوطنية المتوفرة ( انظر الجدول ١ ) ان النمو في الناتج المتراكم بالاسعار الثابتة - مقاسا على اساس الناتج القومي الاجمالي - في المنطقة ككل خلال النصف الاول من السبعينات كان أعلى بكثير من ٦٠ بالمائة سنويا وهو الهدف المتوسط الذي رسمته الاستراتيجية الانمائية الدولية للبلدان النامية كمجموعة . وباستثناء اليمن الديمقراطية والاردن - حيث كان التوسع في الناتج في حده الأدنى ، حيث تجاوز المتوسط ١ بالمائة سنويا بقدر ضئيل - فقد بلغ نمو الناتج القومي الاجمالي معدلات تتراوح بين ١١ر٤ بالمائة في اليمن ، و ١١ر٥ بالمائة في العراق ، و ١٣ بالمائة في الجمهورية العربية السورية ، و ١٩ر٤ بالمائة في المملكة العربية السعودية (١) . اما الاقتصاد اللبناني ، الذي كان ينمو بمعدل سنوي متوسط يقارب ٧ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، فقد عانى نكسة شديدة في اعقاب الاحداث التي حلت في البلد منذ نيسان / ابريل ١٩٧٥ وأدت الى تباطؤ و / أو توقف النشاط في جميع القطاعات تقريبا ، كما أدت الى تدوير جزء كبير من القدرة الانتاجية والمرافق الاساسية .

ان الصادرات والمخصصات العامة التي يتسع حجمها بسرعة ، لا سيما في البلدان المنتجة للنفط ، توضح الى حد كبير الدينامية التي تتسم بها اقتصاديات المنطقة اثناء النصف الاول من العقد الحالي . فضلا عن ذلك ، فان الاداء المرضي نسبيا في القطاع الرئيسي وهو الزراعة ، وكذلك النمو السريع عامة في قطاع المصنوعات ، كانت ايضا عوامل هامة ساهمت في التوسع السريع . ومن الملاحظ الهامة للتقدم الاقتصادي السريع الذي احرزته البلدان المنتجة للنفط كان تضيق الفجوة بين الانتاج الوطني والانتاج المحلي (٢) . ويجب ان ننظر الى هذا بالدرجة الرئيسية من خلال التطورات في صناعة النفط بحيث ازداد اشراف المنطقة - اشرافا كاملا في بعض الحالات - على استغلال مواردها من النفط ، الى جانب تزايد التدفق الآتي ، في بعض البلدان ، من ايرادات الاستثمار من الخارج الذي تحقق بفضل استثمار الفائض من الاموال هناك .

(١) ان التقديرات المتوفرة عن البحرين و عمان وقطر والامارات العربية المتحدة تضع معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ عند ٦٩ و ٤٠ و ٢١ و ١٧ بالمائة على التوالي . وارتفع الناتج القومي الاجمالي في ابوظبي بالاسعار الثابتة بمعدل سنوي بلغ متوسطه ٣١ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ .

(٢) ان التفاوت القائم بين الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي يعكس الى حد كبير المدفوعات في الخارج لايرادات العوامل الناشئة فيما يتعلق بعمليات شركات النفط ذات الملكية الاجنبية .

وهكذا فان نسبة الناتج القومي الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤ ازدادت من ٨٧ الى ٩٤ بالمائة في العراق ، ومن ٨٩ الى ٩٩ بالمائة في الكويت ، ومن ٦٦ الى ٨٤ بالمائة في ابوظبي ومن ٧٨ الى ٨٣ بالمائة في المملكة العربية السعودية (١) .  
وخلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ اشتمت النسبة المقابلة لعمان من ٨٣ الى ٩١ بالمائة .  
اما عدد السكان في المنطقة فقد ازداد باسرع بكثير من نسبة ٢ر٥ بالمائة سنويا التي اوصت بها الاستراتيجية الانمائية الدولية ( انظر الجدول ١ ) . واستثناء اليمن ، حيث ازداد عدد السكان بمعدل سنوي قدره ٢ر٥ بالمائة ، فان معدلات النمو السكاني في بقية البلدان بلغت ٣ بالمائة وما فوق ، كما سجلت البلدان الصغيرة المنتجة للنفط معدلات اعلى بكثير .

---

(١) تشير الدلائل المتوفرة الى المزيد من التقارب الكبير بين الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي في ١٩٧٥ في المملكة العربية السعودية .

الجدول ١ : متوسط معدلات النمو السنوي للنتائج القومي الاجمالي المتراكم والسحب لكل فرد في بلدان المنطقة ، ١٩٧٠ - ١٩٧٥ (نسب مئوية)

النتائج القومي الاجمالي للفرد (بالدولارات الامريكية ١٩٧٥) (د) ١٩٧٥	معدلات النمو (١)		معدلات النمو (ب)		معدلات النمو (ج)		البيانات المستقاة من المصادر الوطنية والدولية.
	بالاسعار الثابتة	بالاسعار الجارية	بالاسعار الثابتة	بالاسعار الجارية	بالاسعار الثابتة	بالاسعار الجارية	
٢٤٥	٤٢	١٢٩-	٣١	٧٤	١١	١١٤	اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة ، اعتمادا على البيانات المستقاة من المصادر الوطنية والدولية.
١٠٥٢	٣٤٤	٧٨	٣٤	٣٩٠	١١	١١٥	(أ) ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، ١٩٧١ - ١٩٧٤ بالنسبة للمراق.
٤٤٣	٨٦	٢١-	٣٢	١٢٢	١٢	١٢٢	(ب) باستثناء الالاجئين الفلسطينيين الذين يمشون في مخيمات ، بالنسبة للاردن ولبنان و الجمهورية العربية السورية.
١٠٣٢٦	٢١٣	٠٠٠	١	٢٨٩	٠٠٠	٠٠٠	(ج) بالنسبة للاردن ولبنان وتم تطبيق ارقام الناتج القومي الاجمالي التي ادلى بها بالاسعار الجارية وذلك باللجوء الى الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، لذا فهي تخضع لها من عرض من الخيلا.
١٢٣٩	٨٨	٢٨	٣٠	١٣٠	١٢	١٢٧	(د) بالنسبة للمراق ولبنان.
٢٢٨٤	٤٣٢	٠٠٠	٣٢	٤٧٨	٠٠٠	٠٠٠	(هـ) تم تقدير مساهمة الضفة الغربية بصورة احتياطية.
٤٣١١	٥١٧	١٥٩	٣٠	٥٨٥	١٤	١٤٤	(و) تشير الى الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق.
٧٣٧	٢٠١	٨٦	٤٠	٢٥٧	٣٠	٣٠	
١٧٨	٢٧١	٨٧	٥	٣٠٢	١٤	١١٤	

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة ، اعتمادا على البيانات المستقاة من المصادر الوطنية والدولية.

(أ) ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، ١٩٧١ - ١٩٧٤ بالنسبة للمراق.

(ب) باستثناء الالاجئين الفلسطينيين الذين يمشون في مخيمات ، بالنسبة للاردن ولبنان و الجمهورية العربية السورية.

(ج) بالنسبة للاردن ولبنان وتم تطبيق ارقام الناتج القومي الاجمالي التي ادلى بها بالاسعار الجارية وذلك باللجوء الى الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، لذا فهي تخضع لها من عرض من الخيلا.

(د) بالنسبة للمراق ولبنان.

(هـ) تم تقدير مساهمة الضفة الغربية بصورة احتياطية.

(و) تشير الى الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق.

و بينما قد لا يشكل النمو السكاني السريع بالنسبة لعدة بلدان في المنطقة سببا يثير القلق بل ربما يكون مرغوبا في ضوء مواردها وامكانياتها ، فان الضغوط السكانية في البلدان الاخرى ، كالبليدين الاقل نموا ( اليمن الديمقراطية واليمن ) والاردن ، من شأنها ان تبذل جهود الانماء وتعمل على بقاء الدخل الفردي منخفضا . وهكذا فانه في كل من اليمن الديمقراطية والاردن نجد ان النمو السكاني السريع ، مصحوبا بالحد الأدنى من التوسع الاقتصادي ، ينعكس في انخفاض يبلغ حوالي ٢ بالمائة سنويا في الناتج القومي الاجمالي الفعلي للفرد اثناء النصف الاول من العقد الجاري ( ١ ) .

ان شار التوسع الاقتصادي الحديث العهد لا يبد وانها وزعت بالتساوي بين البلدان ، او داخل كل منها . ان تضم المنطقة بلدانا ذات دخل فردي تجاوز في ١٩٧٥ - ١٠٠٠ دولار كما في الكويت والامارات العربية المتحدة ، وبلدانا لم يتجاوز فيها الناتج القومي الاجمالي للفرد ١٧٨ دولارا و ٢٤٥ دولارا ، كما هو الحال في اليمن الديمقراطية واليمن على التوالي . فضلا عن ذلك فان احصائيات الدخل الفردي هي ارقام مظللة كمؤشرات عن مستويات المعيشة في المنطقة ، نظرا لعدم التكافؤ في توزيعها داخل كل من البلدان . وابلغ مثال على ذلك ، التفاوت الكبير في مستويات الدخل بين القطاع الريفي والقطاع الحضري من السكان .

#### باء : تغيرات الاسعار

بالمفارقة مع النمط الذي ساد خلال العقد الماضي ، حيث كان التوسع في ناتج المنطقة يرتبط عامة بدرجة عالية نسبيا من استقرار الاسعار ، فقد شهدت السبعينات تسارعا شديدا في معدل التضخم . وقد انعكس هذا في اتجاه اسعار الاستهلاك التي تصاعدت بسرعة منذ ١٩٧٣ في جميع بلدان المنطقة تقريبا .

واثناء النصف الاول من العقد الحالي ، ازداد الرقم القياسي لاسعار الاستهلاك بمعدلات مركبة متوسطة تتراوح بين ٦ بالمائة في العراق ولبنان و ٢٧ بالمائة في اليمن ، بينما سجلت الاردن والكويت والجمهورية العربية السورية زيادات سنوية في حدود ١٠ بالمائة ، والبحرين واليمن الديمقراطية حوالي ١٢ بالمائة لكل منهما والمملكة العربية السعودية ١٤ بالمائة . وفي هذا الصدد ، فان الاتجاهات المتوازية في اسعار الاغذية والارقام القياسية لاسعار الاستهلاك الشاملة تعتبر جديرة بالملاحظة ( ٢ ) .

ان التضخم المستورد - نظرا لدرجة الانفتاح العالية في اقتصاديات المنطقة - كان عاملا رئيسيا في توليد الضغوط التضخمية اثناء الفترة المستعرضة ( ٣ ) . ومع ذلك فان اهمية العوامل المحلية ،

---

( ١ ) لا بد من التأكيد ، ربما باستثناء العراق والاردن والجمهورية العربية السورية ، على ان عدم توفر تقديرات سكانية و/ او احصائيات عن الحسابات القومية تكون موثوقة في باقي بلدان المنطقة يمكنها ان تتسبب في هامش عريض من الخطأ في تقديرات الناتج القومي الاجمالي للفرد بالنسبة لهذه البلدان ، كما هو وارد في الجدول ١ .

( ٢ ) لا تتوفر البيانات المماثلة بالنسبة لبلدان الخليج الاخرى ( عمان وقطر والامارات العربية المتحدة ) . ولكن هنالك اسباب تدعو للاعتقاد بان الضغوط التضخمية هناك قوية بنفس الدرجة .

( ٣ ) انظر القسم الثالث - ألف .



بما فيها مستويات انتاج الاغذية ، والنفقات العامة وحجم النقد ، تستحق ايضا الاهتمام الجدى في اى تفسير للتضخم في بلدان المنطقة ( انظر الجدول ٢ ) . ان نجد مثلا ان الارتفاع الحاد في الرقم القياسي لاسعار الاستهلاك في عدة بلدان اثناء عام ١٩٧٤ ، والتباطؤ الذى تبعه في ١٩٧٥ ، يجب ان ينظر اليه في اطار ردائة الاداء في ميدان الزراعة في ١٩٧٣ ونهوض هذا القطاع في السنة التالية . وبالمثل ، فان حملة الانماء القوية - وكذلك النفقات الجارية العامة المرتفعة بسرعة - التي كانت تشهدها المنطقة خلال الفترة المستعرضة قد أدت الى نشوء ضغوط طلب قوية في مجالات حيوية كالعمل والاسكان ، مما ادى الى ارتفاع الاجور والمرتبات ومدلات الايجار ارتفاعا شديدا . وفي الوقت نفسه ، ازداد حجم النقد في جميع بلدان المنطقة بصورة سريعة . وبالإضافة الى ذلك ، فقد حدث في بعض البلدان ان اعيقت الجهود الم بذولة لتخفيف ضغوط الطلب عن طريق زيادة الواردات وذلك بسبب عجز مرافق الميناء والتخزين القائمة عن استيعاب الواردات الاضافية .

الجدول ٢ . التضخم : مؤشرات مختارة

متوسط النسب السنوية لمعدل التغير السنوي : ١٩٧٥ - ١٩٧٠					البلد
رقم القياسي لاسعار الاستهلاك	الانفاق الحكومي	حجم النقد (ب)	جميع السلع	الاغذية	
					المجموع (أ) الجارى
١٢٧	٣٠٠	٢٣٩	١٢٤	٠٠٠	البحرين
١٢٤	٢٣٠	١١١	١٢٩	٠٠٠	اليمن الديمقراطية
٦٠	٢٥٩	١٩٣	٢١٨	٧٤	العراق
١٠٧	١٩٢	١٧٠	١٤٨	١٦٦	الاردن
٩٩	١٤٥ (ج)	٢٣٢	٢١٣	٢٤٤ (ج)	الكويت
٥٦	٨٩	١٢٧	١٤٣ (د)	١٥٤	لبنان
٠٠٠	٠٠٠	٦٦٨	٤٥٢ (هـ)	٦٥١	عمان
٠٠٠	٠٠٠	٣٠٧	٣١١	٤٣٨	قطر
١٤٢	١٠٠٩	٥٣٠ (و)	٧٢٠ (و)	٤٠٠ (و)	المملكة العربية السعودية
١٠٠٩	١١٣	٣٠٣	٢٢٩	٢٤٦	الجمهورية العربية السورية
٠٠٠	٠٠٠	١١٦٨ (ز)	٢٢٤ (ح)	٩٢٩	الامارات العربية المتحدة
٢٦٦ (ح)	٢٢٨ (ج)	٢٣٠ (ج)	٣٣٦	٢٤٥	اليمن

المصدر : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، اعتمادا على البيانات المستقاة من المصادر الوطنية والولاية .

( أ ) الانفاق الجارى زائد الانفاق على الانماء

( ب ) النقد المتداول زائد ودائع الطلب

( ج ) عن الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٥

( د ) عن الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤

( هـ ) عن الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٢

( و ) عن الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥

( ز ) يتناول الميزانية الاتحادية والفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤

( ح ) عن الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤

جيم : جهود الاستثمار والادخار

تبين الدراسة التحليلية لعطية تكوين رأس المال المحلي في المنطقة انه خلال النصف الاول من العقد الجارى ، سجلت زيادات هامة في نصيب مجموع الانتاج الذى رصد من اجل الاستثمار في معظم البلدان التي توفرت بالنسبة اليها الاحصائيات ذات الصلة ( انظر الجدول ٣ ) . وعلى امتداد الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ارتفعت نسبة الاستثمار الى الناتج القومي الاجمالي من حوالى ٢٥ الى ١٨ بالمائة في اليمن الديمقراطية ، ومن ١٨ الى ٢٢ بالمائة في الاردن ، ومن ١٥ الى ٣٦ بالمائة في عمان ، ومن ١٥ الى ٢١ بالمائة في الجمهورية العربية السورية . اما في اليمن فقد ازادت من ١٥ الى ٢٢ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ (١) . ويلاحظ ان هذه البلدان تشتمل على البلدين العضوين الاقل نموا ولا تشمل اية مجموعة البلدان الرئيسية المنتجة للنفط .

وعلى النقيض من ذلك فان نسبة الاستثمار الى الناتج القومي الاجمالي انخفضت في البلدان الرئيسية المنتجة للنفط ، مما يعكس بالدرجة الرئيسية الارتفاع الحاد والمفاجىء في موارد دخلها الامر الذى يحتاج الى فترة من الوقت قبل ان يحدث توسع مكافئ في الاستثمار . وهكذا فان نسب الاستثمار الى الناتج القومي الاجمالي في الكويت والمملكة العربية السعودية وابوظبي (٢) ، قد انخفضت الى النصف خلال الجزء الاول من السبعينات . ولكن بصفة عامة كانت جهود الاستثمار في المنطقة ماثارا للاعجاب ، حيث تراوحت نسب الاستثمار الى الناتج القومي الاجمالي من حوالى ٨ بالمائة في الكويت الى ٣٦ بالمائة في عمان ، بينما كانت هذه النسب في البلدين الاقل نموا ، وهما اليمن الديمقراطية واليمن ، ١٣ و ٢١ بالمائة على التوالي ، وكانت الاردن تستثمر وسطيا ٢٠ بالمائة من ناتجها القومي الاجمالي .

(١) تظهر المعلومات المتوفرة ان نسبة الاستثمار الى الناتج القومي الاجمالي قد ارتفعت من ١٨ الى حوالى ٢٠ بالمائة في لبنان بين ١٩٧٠ و ١٩٧٢ .

(٢) في العراق انخفض نصيب تكوين رأس المال الثابت في الناتج القومي الاجمالي من ١٦ر٦ بالمائة في ١٩٧٠ الى ١١ر١ بالمائة في ١٩٧٤ .

الجدول ٣ : معدلات الاستثمار والادخار والاستثمار المحلي الاجمالي  
خلال النصف الاول من السبعينات  
( نسب مئوية )

	عمان (ب)		الكويت (أ)		الأردن		اليمن الديمقراطية	
	١٩٧٤-١٩٧١ المتوسط	١٩٧٤	١٩٧٤-١٩٧١ المتوسط	١٩٧٤	١٩٧٤-١٩٧٠ المتوسط	١٩٧٤	١٩٧٤-١٩٧٠ المتوسط	١٩٧٤
٣٥٨	٣٦٦	١٥١	٨١	٢٠٥	١٢٩	٢٢٣	١٨٢	١٨٠
٨٩	٦٥	٢٠	٢٩	١٨	٥٤	١٠٦	١١٢	١٠
٢٦٩	٢٩٦	١٣١	٥	٣٣	٧٤	٨٢	١٢٠	١٥
٤٢٦	٤٨٨	٦٠٨	٦٤٨	٧٣٥	٤٧٥	٤٣	٩٠	٣٠
٢٥٩	٢٧٧	٢٣٨	٤٩٤	٥٨٧	٣١٣	١٨٧	٢٤	٥٥
١٦٧	٢١١	٣٧٠	١٥٤	١٤٨	١٦٢	١٤٤	٤٦	٢٥
١١٩	١٣٥	٤٠١	٧٩٨	١٤٢٤	٣٦٨٢	١٩٥	١٦٩	١٢٠
٢٩١	٤٢٦	١٢١١	١٦٩٦	٣٩٣٠	٥٨٠٤	١٧٧٠	٢١٧٠	٥٤٠
٦٢	٧١	٢٨٠	٢٩٩٢	٤٤٧٢	٢١٩١	١٧٥٦	٦٢٦	١٠٤

( يتبع )

الجدول ٣ : معدلات الاستثمار والانحياز والاستثمار المحلي الاجمالي  
خلال النصف الاول من السبعينات  
( نسب مئوية )

السنة	الجمهورية العربية السورية (ب)	الامارات العربية المتحدة	السلطنة العربية السعودية (أ)
المتوسط ١٩٧٥-١٩٧٠	١٩٧٥-١٩٧٠ المتوسط	١٩٧٥-١٩٧٠ المتوسط	١٩٧٥-١٩٧٠ المتوسط
٢١٠	٢٢٢	١٤٨	٢٠٧
٩١	٧٦	١٠٨	١٠٢
٤٧	٤٨	٨٦	٨٩
٤٩	٤٩	٧١	٣١٦
١٣	١٣	٨٠	١٧٢
٣٦	٣٦	٦٣	١٤٤
٢٣٤	٣٣٢	٢٨١	١٥٣
١٣٩	١٦٥	٥٢٦	١٦٩
٧٨٠	٨٤٦	٧٤٣	١٦٠

الرموز	المصدر
GNP	الناتج القومي الاجمالي
I	تكوين راس المال المحلي الاجمالي
I <sub>p</sub>	تكوين راس المال الثابت الاجمالي الخاص
I <sub>G</sub>	تكوين راس المال الثابت الاجمالي الحكومي
S	الادخار القومي الاجمالي
S <sub>p</sub>	الادخار الخاص الاجمالي
S <sub>G</sub>	الادخار الحكومي الاجمالي
S/GNP	I/GNP
S <sub>p</sub> /I <sub>p</sub>	I <sub>p</sub> /I
S <sub>G</sub> /I <sub>G</sub>	I <sub>G</sub> /I

المنومات المالية التي تطابق اقرب سنة ميلادية واردة .  
( ب ) لا ترد التفسيرات في المخزون بصورة منفصلة بل هي مشمولة في الاستهلاك الخاص . لذا فان معدلات الادخار الواردة في الجدول تختلف عن معدلات الادخار المحققة في حدود تغيير المخزون .

ومن الواضح ان القطاع العام استأثر بنشاطات الاستثمار في كل من اليمن الديمقراطية والكويت وعمان و الجمهورية العربية السورية . وثمة توزيع اكثر توازنا للاستثمار بين القطاع الخاص والقطاع العام يبرز في حالة الاردن والمملكة العربية السعودية حيث نجد القطاع الخاص في المقدمة (١) . ومن جهة اخرى فقد أحرز هذا القطاع سبقا ملموسا في حالة ابو ظبي ولبنان واليمن . ويبيّن تحليل مماثل للجهود الادخار في المنطقة ( انظر الجدول ٣ ) ان معدل الادخار كان متفاوتا جدا ، فهو يتراوح بين نسب مرتفعة للغاية من الادخار بالنسبة للنتائج القومي الاجمالي في البلدان النفطية ، ومعدلات سلبية بصورة عامة او معتدلة في البلدان غير النفطية . فقد دخلت الكويت وعمان والمملكة العربية السعودية و ابو ظبي بدرجات متفاوتة العقد الثاني بمعدلات ادخار اعلى بكثير من الهدف المحدد للعقد والبالغ ٢٠ بالمائة ادخار من الناتج الاجمالي . وقد تمكنت هذه البلدان ، باستثناء عمان ، من ادخار حصة متزايدة من موارد دخلها ، حيث بلغ متوسط الادخار ٦٥ و ٧٢ و ٤٣ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي في الكويت و ابو ظبي وعمان ، على التوالي ، وذلك خلال الفترة (١٩٧١-١٩٧٤) ، بينما بلغ ٧١ بالمائة في المملكة العربية السعودية في الفترة (١٩٧١-١٩٧٥) . وغني عن البيان ان سجل الادخار في هذه البلدان قد تجاوز الى حد كبير الهدف الاجمالي للعقد وهو ٥٠ بالمائة زيادة سنوية في نسبة الادخار الى الانتاج وهي النسبة المقترحة في الاستراتيجية الانمائية الدولية بالنسبة لجميع البلدان النامية .

وعلى النقيض من ذلك نجد ان اليمن الديمقراطية والاردن واليمن قد سجلت معدلات ادخار سلبية ، بينما تمكنت الجمهورية العربية السورية من ادخار حوالي ١٥ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي (٢) وسطيا .

اما الادخار السلبي من قبل القطاع العام في كل من اليمن الديمقراطية والاردن فقد تعوّض جزئيا بواسطة الادخار الذي تم في القطاع الخاص والذي بلغ متوسطه ٢٤ و ٣٨ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي في البلدين على التوالي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٧٤) . وفي اليمن كان الادخار سلبيا في كل من القطاعين الخاص والعام . وفي الكويت تجاوز الادخار الخاص الى حد بعيد الادخار الذي تحقق في القطاع العام ( ٤٩٤ بالمائة مقابل ١٥٤ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي خلال نفس الفترة ) . وفي عمان والجمهورية العربية السورية تجاوز الادخار الخاص الادخار العام ، وان كان الى درجة اقل بكثير ، علما بان الفارق كان صغيرا جدا في البلد الاخير . وفي ابو ظبي فقط كان القطاع العام في المقدمة ، حيث بلغ معدل الادخار حوالي ٦٤ بالمائة ، بالمقارنة مع ٨ بالمائة فقط بالنسبة للقطاع الخاص ، وذلك خلال الفترة (١٩٧١-١٩٧٤) .

- 
- (١) تشير المعلومات المتوفرة الى انه خلال الفترة (١٩٧١-١٩٧٤) كانت مساهمة القطاع العام في العراق في تكوين راس المال الثابت قد تجاوزت بقدر يسير فقط مساهمة القطاع الخاص ، اذ بلغت انصبة النسبة المئوية المتوسطة ٦٩ و ٦٢ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي ، على التوالي .
- (٢) كما تمكن لبنان ايضا من ادخار حوالي ١٥ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٢) .

للفظ اثناء النصف الأول من العقد الجاري . ففي الكويت بلغت نسبة الاد خار الى الاستثمار حوالي ٨ أمثال ، يليها المملكة العربية السعودية و ابو ظبي و عمان حيث بلغت ٦ أمثال و ٢٨ و ١٢ مثل على التوالي . فضلا عن ذلك فان الفجوة بين الاد خار والاستثمار قد اتسعت الى حد كبير في هذا البلدان ، باستثناء عمان ، حيث انخفضت نسبة الاد خار الى الاستثمار انخفاضاً شديداً . وقد حدث العكس في اليمن الديمقراطية والاردن والجمهورية العربية السورية ، حيث تخلف الاد خار الوطني عن متطلبات الاستثمار ، مما ينعكس عن تدفقات كبيرة من الموارد .

وكان الاد خار يميل الى تجاوز الاستثمار في القطاع الخاص بالنسبة لجميع البلدان الواردة في الجدول ٣ والتي توفرت عنها الاحصائيات ذات الصلة باستثناء ابو ظبي واليمن . ومن جهة اخرى فان الاد خار العام تجاوز الاستثمار في الكويت و عمان و ابو ظبي وتخلف عنه في بقية البلدان .

٤١١ : هيكل الناتج

ان بلوغ الاهداف الاجمالية للعقد الانمائي الثاني يتصل ، في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية ، من جملة امور ، بتحقيق تخفيض كبير في الفوارق القطاعية وتنوع سريع في هيكل اقتصاديات البلدان النامية . ولهذه الغاية يتركز الاهتمام على توسيع الانتاج في قطاع المصنوعات ، حيث يكون معدل النمو السنوي المستهدف ٨ بالمائة اثناء العقد .

ولا يمكن الادعاء بان اتجاهات النمو الحديثة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد تمخضت عن هياكل اقتصادية اكثر توازنا الى حد كبير ( انظر الجدول ٤ ) . بل ان التطورات التي حدثت في صناعة النفط قد زادت من حدة الاعتماد الشديد في المنطقة على انتاج النفط وتصديره . وعلى نحو مماثل ، ونظرا لان قاعدة الانتاج ضيقة نسبياً ، فان النمو السريع ودفع عجلة الانفاق على الاتماء قد تطلب المزيد من الاعتماد على الواردات .

ان نصيب قطاع التعدين والمحاجر في الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع من ٤٧ بالمائة في ١٩٧٠ الى ٥٤ بالمائة في ١٩٧٥ في المملكة العربية السعودية ، وحافظ على موقعه النسبي في كل من الكويت و عمان اي حوالي ٦٨ بالمائة من المجموع في ١٩٧٤ و ١٩٧٥ على التوالي . اما في العراق و ابو ظبي فان نصيب التعدين والمحاجر في الناتج المحلي الاجمالي انخفض بمقدار ٤ نقاط مئوية ، الى ٢٨ بالمائة بين ١٩٧١ و ١٩٧٤ ، في الحالة الاولى ، وبمقدار ٨ نقاط مئوية ، الى ٥٦ بالمائة بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤ ، في الحالة الثانية . ولكن لا بد من التاكيد على ان اهمية قطاع النفط لم تنعكس بصورة كافية بمساهمته الاجمالية في الناتج المحلي الاجمالي من حيث القيمة المضافة . ان عوائد النفط تشكل المورد الرئيسي من العملة الاجنبية وهي اساس الايران العام ، وبالتالي هي التي تحدد بالدرجة الرئيسية مستوى نشاط الواردات والقطاع العام في البلدان المنتجة للنفط . وبالإضافة الى ذلك يزداد الشعور بالآثار المفيدة لعوائد النفط خارج الحدود الوطنية عن طريق المساعدة المالية الى البلدان الاخرى في المنطقة والى البلدان النامية في مناطق اخرى .

الجدول ٤ : هيكل الناتج ، ١٩٧٠ - ١٩٧٥  
( بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي ) ( أ )

البلد		الفترة		الناتج المحلي الاجمالي		الخدمات		انتاج السلع (ب)	
البحرين		١٩٧٠	١٠٠	٢٠	٨٠	١	٥٠	٢٦	٢٨
اليمن الديمقراطية (ج)		١٩٧٠	١٠٠	٢٤	١٦	١	٤٣	٢٦	٢٨
العراق		١٩٧٠	١٠٠	٦٩	٣١	٢٢	٥	٢٦	٢٨
الاردن		١٩٧٥	١٠٠	٦٢	٣٨	٢٣	٧	٢٦	٢٨
الكويت (د)		١٩٧١	١٠٠	٣٨	٦٢	١٥	١٠	٣٢	٢٨
لبنان		١٩٧٤	١٠٠	٤٣	٥٧	١٢	١٠	٣٢	٢٨
عمان		١٩٧٠	١٠٠	٢٠	٨٠	١	٤	٦٨	٦٨
المملكة العربية السعودية (و)		١٩٧٠	١٠٠	٢٥	٧٥	-	٤	٦٨	٦٨
الجمهورية العربية السورية		١٩٧٠	١٠٠	٧٠	٣٠	٦	١٠	٤٧	٥٤
ابوظبي الامارات العربية المتحدة		١٩٧٠	١٠٠	٢٨	٧٢	٤	٦	٤٧	٥٤
اليمن (ح)		١٩٧٠	١٠٠	٣٥	٦٥	٥٥	٥	٦٤	٥٦
		١٩٧٥	١٠٠	٤١	٥٩	٤٨	٦	٥٦	٥٦

المصدر : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة ، اعتماد على البيانات المستقاة من المصادر الوطنية والدولية .

- ( أ ) محسوبة بالاشارة الى الناتج المحلي الاجمالي على اساس التكلفة الجارية للعوامل بالنسبة للاردن ، والتكلفة الثابتة للعوامل بالنسبة لليمن الديمقراطية والعراق والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وابوظبي ، وعلى اسعار السوق الجارية بالنسبة للبحرين والكويت ولبنان و عمان ، وعلى اسعار السوق الثابتة بالنسبة لليمن .
- ( ب ) يشمل الزراعة والمصنوعات والتعدين والمحاجر والبناء والمرافق .
- ( ج ) تستثنى البيانات الاصلية مصفاة " بريتش بتروليوم " على اعتبار انها منشأة غير مقيمة .
- ( د ) السنوات المالية تبدأ في ١ نيسان / ابريل من السنة المذكورة .
- ( هـ ) يستثنى تكرير البترول .
- ( و ) السنوات المالية الهجرية التي تقابل اقرب سنة ميلادية مذكورة .
- ( ز ) يشمل البناء والمرافق .
- ( ح ) السنوات المالية تبدأ في ١ تموز / يوليو من السنة المذكورة .
- ( ط ) يشمل المرافق .



وكذلك الامر لم يكن هنالك تغيرات بارزة في الاهمية النسبية للمصنوعات في مجموع الانتاج اللهم الا في الاردن ( انظر الجدول ٤ ) . بيد أن المنطقة لديها الموارد المالية اللازمة لادخال التنوع على المدى الأطول عن طريق جهود يبذلها كل بلد ، وكذلك عن طريق التعاون الاقليمي وما بين الاقاليم .

ان قطاع المصنوعات لا يزال يشغل مكانا متواضعا في اقتصاديات المنطقة من حيث مساهمته في الناتج ، او العمالة او الصادرات ( ١ ) . والى جانب البحرين واليمن الديمقراطية والكويت والمملكة العربية السعودية ، حيث يهيمن تكرير النفط على النشاط الانتاجي ، فان الانتاج الصناعي في المنطقة يتألف الى حد كبير من الصناعات الخفيفة من قبيل الاستعاضة عن الواردات ، مع القليل جدا من الفائض الى الاسواق الخارجية ، اللهم الا في لبنان ( ٢ ) . ولكن يلاحظ مؤخرا ان عدة بلدان تركز المزيد من الاهتمام في جهودها نحو التصنيع الى الصناعات الكثيفة الاستخدام لرأس المال و/أو الموجهة نحو الصادرات ، والتي تعتمد الى حد كبير على المواد المتوفرة محليا .

ومن المتوقع لمعدل التصنيع في المنطقة ان يتسارع خلال السنوات القليلة القادمة ، وذلك بفضل الاستثمارات الكبيرة المزمع تخصيصها لمشاريع قيد النظر الجدي : غير ان التوازن في برامج التصنيع في عدة بلدان اعضاء ، لا سيما في مجال انتاج البتروكيمياويات والاسمدة والاسمنت والحديد والفولاذ ، لا بد وان يكون ماثرا للقلق ، ان قد يترتب عنه الكثير من الازدواج والفاقد ، وهو لا يتماشى والجهود الهادفة الى تشجيع التكامل الاقليمي على اساس متين ودائم . ومن المفيد الاستمرار في التاكيد على الحاجة الملحة من اجل التنسيق والمواءمة في جهود التصنيع في المنطقة .

وتشير المعلومات المتوفرة ( انظر الجدول ٤ ) الى الاستمرار في الاتجاه المنحدر في مساهمة الزراعة في مجموع الانتاج . فقد انخفض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ، بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، من ١٥ الى ١١ بالمائة في الاردن ومن ١٦ الى ٣ بالمائة في عمان ، ومن ٦ الى ٤ بالمائة في المملكة العربية السعودية ومن ٢٢ الى ١٨ بالمائة في الجمهورية العربية السورية ، ومن ٥٥ الى ٤٨ بالمائة في اليمن . وفي العراق انخفض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من ١٥ بالمائة في ١٩٧١ الى ١٣ بالمائة في ١٩٧٤ .

ان اهمية الزراعة بالنسبة للمنطقة تأتي من انها ليست مولدا هاما للدخل فحسب بل انها مصدر رئيسي للعمالة والصادرات على حد سواء . ويقدر ان نسبة السكان الذين يعتمدون بالدرجة الرئيسية على الزراعة تتراوح بين ٥٠ و ٨٠ بالمائة من المجموع ، وتكون بلدان الخليج وشبه الجزيرة اقرب الى الحد الاعلى . فضلا عن ذلك فان الزراعة تسهم بنصيب وافر من الصادرات الاقليمية ، ففي ١٩٧٣ مثلا بلغ نصيب السلع الزراعية ٩٧ بالمائة من مجموع عوائد الصادرات في اليمن و ٦٠ بالمائة في الجمهورية العربية السورية . أضف الى ذلك ان تطوير الزراعة سيكون

- 
- ( ١ ) ان نصيب هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي في البلدان الاكثر تصنيعا نسبيا ( العراق والاردن ولبنان والجمهورية العربية السورية ) يتراوح بين ١٠ و ١٧ بالمائة . وهو ذو أهمية مهمة في بلدان مثل عمان والامارات العربية المتحدة واليمن .
- ( ٢ ) كان قطاع المصنوعات قبل الاحداث يتوسع بسرعة كبيرة ، وكانت الصادرات في مقدمة هذه العملية .

الاساس الذى تعتمد عليه قدرة المنطقة في مواجهة المشكلة الخطيرة المتمثلة في نقص الاغذية الذى جعل منها اكبر مستوردى الاغذية بالنسبة للفرد في العالم .

اما فيما يتعلق بتوزيع مجموع الناتج بين انتاج السلع والخدمات ، فان هيمنة الاول في اقتصاديات النفط ما هو الا انعكاس لاهمية النفط في مجموع النشاط الاقتصادى . وبصفة عامة فان نصيب القطاعات المنتجة للسلع في مجموع الناتج كان يميل نحو الانخفاض خلال النصف الاول من العقد الجارى في اقتصاديات النفط . وينطبق هذا الامر على اليمن ، مما يعكس الانخفاض في الاهمية النسبية للزراعة . وفي الوقت نفسه فان البلدان التي تعتمد تقليديا على الخدمات مثل اليمن الديمقراطية والاردن قد سجلت زيادات هامة في الحصة النسبية لانتاج السلع ، وهو تطور ايجابي من وجهة نظر هذين البلدين . في حين ان نصيب الخدمات في مجموع الناتج استمر في الارتفاع في الجمهورية العربية السورية .

## ثانيا : التطورات القطاعية

### ألف : الزراعة

ازداد الانتاج الزراعي في المنطقة ، خلال النصف الاول من العقد الحالي ، بمعدل سنوى متوسط مقداره ٣٥ بالمائة (١) . وقد ظل انتاج المواد غير الغذائية عمليا في حالة ركود ، بينما نما انتاج الاغذية بمعدل ٣٨ بالمائة في السنة ( انظر الجدول ه ) . وقد أثرت في تحقيق هذه النتائج الاحوال الجوية الحسنة نسبيا التي سادت المنطقة خلال عدد من السنين والجهود التي بذلتها الحكومات في سبيل تعجيل النمو الزراعي ، الامر الذى ظهر آثاره الايجابية على الانتاج ، بصورة متزايدة ، في مجالات النشاط المتعلقة بصناعة منتجات المواشي . كذلك أثرت الاستثمارات الضخمة المخصصة في معظم البلدان لتوسيع الزراعة المروية تأثيرا متزايدا بالتدرج على حصة الانتاج ، لا سيما في الجمهورية العربية السورية والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن .

وعلى الصعيد القطرى ، ابرز تقدم سريع في القطاعات الزراعية الصغيرة من اقتصاديات بلدان الخليج النفطية ، ان تراوحت معدلات التوسع فيها بين ٥ و ٧٪ في السنة الملحوظة ، باستثناء عمان حيث بلغ متوسط النمو الزراعي الاجمالي ٢٣٪ فقط . واختلفت النتائج في البلدان الاخرى ، ان تجاوزت المتوسط في الجمهورية العربية السورية واليمن ، وبلغت هذا المتوسط في اليمن الديمقراطية ( انظر الجدول ٦ ) .

(١) وفقا للتقديرات الاولية ، كان الانتاج الزراعي في المنطقة خلال سنة ١٩٧٦ أفضل بنسبة

٤٥٪ مما كان عليه في سنة ١٩٧٥ . وغني عن القول ان الاعداد الزراعية خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا لا يمكن ان يعكس بشكل دقيق السرعة الفعلية التي ينمو بها هذا القطاع . وينشأ ذلك عن كون الانتاج الزراعي في منطقة غربي آسيا ، التي هي منطقة قاحلة وشبه قاحلة في الغالب من اراضيها ، يتميز بتقلبات سنوية واسعة في الناتج ، وبالتالي ، بدرجة عالية من عدم الاستقرار بسبب الاعتماد على الاحوال الجوية وعلى هطول الامطار بكميات كافة وفي الوقت المناسب .

الجدول هـ : نمو الانتاج الزراعي (١) في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

١٩٧٠ - ١٩٧٦

( متوسط معدلات النمو بالنسبة المئوية )

( ٢ ) ١٩٧٥-١٩٧٦ / ١٩٧٠-١٩٧٥

٤ر٥	٣ر٥	مجموع الانتاج الزراعي ( الصافي )
٤ر٤	٣ر٨	المنتجات الغذائية ( الصافية )
١ر٨	٠ر١	المنتجات غير الغذائية ( الصافية )
٠٠٠	٠ر٢	الانتاج الزراعي للفرد الواحد ( الصافي )
٠٠٠	٠ر٧	المنتجات الغذائية للفرد الواحد ( الصافية )
٠٠٠	٣ر٣ -	المنتجات غير الغذائية للفرد الواحد ( الصافية )
٠٠٠	٢ر٨	المحاصيل ( الاجمالية )
٠٠٠	١ر٧	الحبوب ( الاجمالية )
٠٠٠	١ر٩	المحاصيل الزيتية ( الاجمالية )
٠٠٠	٤ر٢	منتجات المواشي ( الاجمالية )

المصدر : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة ، استنادا الى بيانات مستقاة من مصادر دولية

( ١ ) استنادا الى الارقام القياسية للانتاج

( ٢ ) نتائج أولية .

الجدول ٦ : نمو الانتاج الزراعي (١) في منطقة اللجنة لاقتصاد يفلغري آسيا

١٩٧٠ - ١٩٧٦

( متوسط معدلات النمو بالنسبة المئوية )

١٩٧٠ (١) / ٧٢ - ١٩٧٥ - ١٩٧٦ (٢)

الأردن	
٣٠٢٢	٤٧٧ -
٣٢٢٠	٥٨٤ -
البحرين	
٠٧٧	٥٨٣
٠٧٧	٥٨٣
الجمهورية العربية السورية	
-	٧٢٣
-	٩٢٢
العراق	
١٢٢١	٢٢٤ -
١٢٢٩	٢٢٤ -
عمان	
٢٢٢	٢٢٦
١٨٥	٢٢٧
قطر	
٢٢٤	٦٢٣
٢٢٤	٦٢٣
الكويت	
١٢٢٠	٧٢٦
٩٢٥	٧٢٥
لبنان	
٠٠١ -	١٢٧
٠٠١ -	١٢٥
المملكة العربية السعودية	
٢٢٧	٦٢٢
٢٢٤	٦٢١
اليمن	
١٢٤	١٠٢٣
٠٧٧	١٠٢٢
اليمن الديمقراطية	
٢٢٣	٣٢٢
٢٢٠	٣٢٣

المصدر : اللجنة الاقتصادية يفلغري آسيا التابعة للأمم المتحدة ، استناد الى البيانات المستقاة من مصادره وطنية

(١) استنادا الى الارقام القياسية للانتاج الصافي

(٢) نتائج أولية .

لقد حقق الاداء الزراعي في المنطقة خلال النصف الاول من العقد الحالي تقدما ملحوظا بالنسبة للنتائج المخيبة للامل المحرزة في الستينات حين لم يحقق القطاع اى نمو يذكر . حتى ان الانتاج الاقليمي للفرد الواحد سجل زيادات سنوية هامشية ، الا ان الزيادات في الانتاج بقيت قاصرة قصورا كبيرا عن تلبية الزيادات في الطلب الكلي على الاغذية . وتقدر حاليا هذه الزيادة الاخيرة بحوالى ٥ بالمائة في السنة ، على افتراض ان اهداف الخطة يجرى تحقيقها . ويلاحظ ان بلوغ ٣٧ بالمائة من معدل النمو المستهدف للانتاج الزراعي (١) سيتوقف على مضاعفة الجهود المبذولة في مجال انماء الزراعة لا سيما في الجمهورية العربية السورية والعراق اللذين يؤمنان معا ثلثي انتاج المنطقة الزراعي .

ان تحقيق هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية ، سيعني المنطقة ، مع ذلك ، في حالة تتجاوز فيها الزيادات في الطلب على الاغذية الانتاج الاقليمي الى حد كبير ، مما يؤثر تأثيرا عكسيا على تجارة الاغذية والمنتجات الزراعية . ومثل هذه الحالة ، على المدى الطويل ، لا يمكن السماح بها او القبول باستمرارها . لذا ، لا بد من ايجاد توازن أفضل بين الاحتياجات من الاغذية وبين انتاجها ، مما يتطلب التأكيد بشدة على الانماء الريفي وعلى زيادة انتاج الاغذية .

وكان التقدم في قطاع الماشية مرضيا ، وقد نتج الى حد كبير عن الجهود المبذولة في عدد من البلدان لتنمية صناعة منتجات المواشي ، لا سيما انتاج الدواجن ، وفي نطاق أضيق ، منتجات الالبان ( من الابقار ) وتسمين المواشي . اما انتاج المحاصيل ، لا سيما البقول والحبوب والقطن والمحاصيل الزيتية ، فقد حقق نتائج ضعيفة خلال النصف الاول من السبعينات .

وعدا بعض الحالات الاستثنائية ، كان القسم الاكبر من الزيادة في الانتاج ناجما عن التوسع الافقي . لقد ازدادت اعداد رؤوس الماشية بسرعة ، وزرع المزيد من الاراضي البعلية والمروية . وكان التأكيد الشديد على التوسع الافقي في المساحات البعلية قد أثر في الماضي ، في كثير من الحالات ، تأثيرا سيئا على المحاصيل وسبب اضرارا بيئية بالغة . وتشهد على ذلك الدلائل الواسعة الانتشار من جراء زراعة الاراضي الهامشية ودون الهامشية وتجاوز الحمولة الرعوية ، وهما امران لا ينطويان حتى على القدرة على تحقيق زيادات الانتاج الهامشية .

لقد كان الانماء الزراعي في المنطقة يركز في السابق على توسيع رقعة الاراضي المزروعة في كل وحدة عمل الى اقصى حد . وينبغي على الاستراتيجية الجديدة ، بالدرجة الاولى ، ان تتجه نحو رفع انتاجية العمل من خلال زيادة الغلة الى اقصى حد . فمن شأن هذا ان يؤدى في فترة زمنية قصيرة الى انتاج المزيد من المزروعات القيمة ، والى تخفيض المصاريف العامة ، والى زيادة موارد المزارعين ، والى تحسين امكانيات انماء الصناعات ذات الصلة بالزراعة .

---

(١) حدد هذا الهدف بعد تحليل الخطة العالمية التوجيهية لمنظمة الاغذية والزراعة ، الخاصة بمنطقة الشرق الادنى ، مع مراعاة هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية للنمو الاجمالي في مجال الانتاج الزراعي ، البالغ ٤ بالمائة في السنة .

ومن بالغ الأهمية، إزاء عدم كفاية المعرفة الأساسية المتوفرة في المجال الزراعي وضعف مستوى الممارسة الزراعية، أن تبذل قصارى الجهود لجرد المعرفة المتاحة بسهولة في المنطقة ولنشرها بين المزارعين. لذا، تتطلب زيادة الانتاج الزراعي وضع برنامج قوى من الشروح والبيانات الميدانية، مع اعطاء الأولوية للمناطق التي لديها طاقة إنتاجية كبيرة. وسيكون مثل هذا البرنامج بمثابة "أداة نوعية" تلقي الضوء على امكانيات التحسين المتوفرة وعلى ما للنجاح وان كان بسيطاً من أثر على رفاهية المزارعين. وعلى المدى البعيد، يكمن حل مشكلة المعرفة، بشكل أساسي، في تقوية معاهد البحث الزراعي ورفع مستواها، وفي انشاء أو تحسين اساليب الاتصال بين السلطات والمزارعين (١).

و شمة عامل هام آخر يجدر التأكيد عليه هو الحاجة الملحة الى تأمين توزيع الامدادات الكافية من المدخلات والادوات الحديثة على المزارعين، لا سيما الصغار منهم، وتوفيرها لهم في الوقت المناسب. ذلك ان الهياكل التنظيمية التقليدية قد فشلت فشلاً ذريعاً في جعل المدخلات الحديثة في متناول المزارعين الأضعف مالياً.

و شمة دلائل واسعة الانتشار في المنطقة على توفر امكانيات تحقيق زيادات كبيرة في الغلّة التي تنتجها وحدة المساحة، وذلك عن طريق تطبيق المدخلات والمكنة الزراعية على نحو متزايد ومكثف وسليم. ومن فائق الأهمية استخدام الاسمدة بشكل متزايد ان يمكن ان يكون لذلك أثر سريع (٢).

وما يزال موضوع ايجاد مخزونات احتياطية من الاغذية ذات أولوية من الدرجة الاولى في المنطقة. وفي معظم البلدان الاعضاء، يجري بناء أو توسيع مرافق لتخزين القمح، أو قد تسم فعلاً بناء أو توسيع مثل هذه المرافق. وفي عدد من البلدان، بلخ بناء شبكة مستودعات لاعلاف الماشية يشمل نطاقها جميع انحاء البلد، مراحل متقدمة مما يساعد على تخفيض التقلبات الدورية والاختلالات. وما يزال ينبغي عمل الكثير فيما يتعلق بوضع سياسة عامة بشأن الاحتياطات الكافية من الاغذية (توفيرها وتخزينها وتوزيعها) وسياسة عامة بشأن الامداد الاداري للاغذية.

ان الانماء الزراعي الناجح في المنطقة مرتبط وثيق الارتباط بتحقيق الانماء الريفي المتكامل. فان تأمين ما يلزم من مدخلات وزيادات في الاستثمارات لا يمكنه وحده ان يحقق النتائج المنشودة ما لم يحصل السكان الريفيون انفسهم على هذه الموارد، وما لم تتوفر لديهم القدرة والحافز على جني اعظم فائدة من استخدام هذه المدخلات. لذا، ينبغي اعطاء الأولوية لتأمين وصول الموارد الى المناطق الريفية ولزيادة قدرة السكان الريفيين على استخدام هذه الموارد على نحو فعال. ولا تكون حصيلة الانتاج ناجحة على المدى الطويل الا اذا امكن تأمين المشاركة النشيطة من جانب صغار المزارعين والفلاحين الذين لا ارض لهم على المدى القصير والمتوسط. و شمة مجال هام يستدعي اتخاذ تدابير هو توفير المعلومات بقصد تحديد الفقراء الريفيين ووضع برامج عملية لصالحهم.

- (١) ان التطور الايجابي الجدير بالملاحظة في المنطقة هو انشاء وتسيير المركز الدولي للبحث الزراعي بشأن المناطق الحافة. ويمارس هذا المركز نشاطه بصورة مؤقتة من دمشق.
- (٢) تجدر الإشارة الى ان احوال السوق الدولية قد خفت من استخدام الاسمدة المتزايد السرعة في المنطقة حيث هبط استهلاك الاسمدة الأزوتية بحوالي ١٠ بالمائة في سنة ١٩٧٤ ولم تظهر دلائل على ارتفاعه في سنة ١٩٧٥.

ان بلوغ هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية للزراعة يتطلب اعطاء اولوية اعلى للانماء الزراعي . ومن الامور المشجعة ملاحظة ان نهجا اكثر توازنا قد جرى اعتماده في الخطط الانمائية الجديدة للبلدان الاعضاء ، نهجا يخصص نصيبا اكبر من الاستثمارات المخططة للقطاع الزراعي .

ان التنفيذ الفعلي للخطط الزراعية ( ١ ) يفترض مسبقا ليس فقط تحسين القدرة الاستيعابية للقطاع ، عن طريق توسيع الاطار المؤسسي ، بل وتدريب عدد كاف من الخبراء في مجالات تحديد واختيار واعاد وتقييم وتنفيذ المشاريع الاستثمارية وكذلك في مجال التنظيم والادارة الزراعيين - الصناعيين ( ٢ ) .

### باء : التصنيع

برغم معدلات النمو المرتفعة نسبيا في قطاع التصنيع ( انظر الجدول ٧ ) ، الامر الذي يفسره جزئيا الانخفاض الاولي في مستوى الانماء الصناعي ، تبقى اقتصاديات المنطقة شديدة الاعتماد على الأنشطة الاولية ( ٣ ) . فضلا عن ذلك ، لم يطرأ على نمط التصنيع ، اي تغيير اساسي خلال الفترة المستعرضة ، فهو ما يزال يتميز في مجمله بضيق تشكيلة المنتجات المصنعة وبانخفاض مستوى التخصص . كما ان التكامل في الانتاج محدود ، والاعتماد على الاسواق الموجودة خارج المنطقة لاستيراد السلع المصنعة ما يزال قويا جدا .

وباستثناء عدد قليل من الصناعات ، مثل تكرير النفط ، والمنسوجات ، والاسمنت ، والبتروكيميائيات ، تبقى الصناعات الخفيفة التي تمون السوق المحلية بالدرجة الرئيسية ، كالمصنوعات الغذائية ، والمشروبات ، والتبغ ، والملبوسات ، والاحذية ، ومواد البناء ، هي الراجحة ( انظر الجدول ٨ ) .

ومع ذلك ، جرى في السنوات الاخيرة ، في عدد من البلدان ، اعطاء وزن متزايد لانماء عدد من الصناعات الثقيلة المحددة ، بما فيها الاسمدة وغيرها من المنتجات الكيماوية . وثمة

( ١ ) كانت الاموال المنفقة فعلا على الزراعة ، في الماضي ، تتراوح بين ٣٠ و ٦٠ بالمائة من الاستثمارات المقررة .

( ٢ ) ان البرنامج التعاوني لمنظمة الاغذية والزراعة الخاضع بالشرق الادنى ، الذي انشئ في سنة ١٩٧٤ في المكتب الاقليمي في القاهرة ، وبرنامج التعاون التقني لهذه المنظمة ، الذي انشئ في سنة ١٩٧٦ في المقر الرئيسي في روما ، يعتبران مثالين جيدين للنهج الديناميكي المعتمد في سبيل حل هذه المشكلة الحاسمة . والى جانب ذلك ، تعهدت منظمة الاغذية والزراعة بمضاعفة جهودها في سبيل تدريب عدد كبير من الافراد ، على الصعيد الوطني ، في مجال اعداد المشاريع وتقييمها .

( ٣ ) تدل الارقام المتوفرة في السنوات الاخيرة على ان التصنيع في المنطقة ما يزال يشغل اقل من ١٠ بالمائة من مجموع النشاط الاقتصادي ، بينما يبلغ حوالي ٣٣ بالمائة في البلدان المتقدمة النمو و ٢٠ بالمائة في البلدان النامية كمجموعة . انظر ايضا الجدول ٤ الوارد في القسم الاول : د ا ل .

الجدول ٧ : نمو انتاج المصنوعات في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

١٩٧٥ - ١٩٧٠

متوسط معدل النمو بالنسبة المئوية

١٢٦	الأردن (أ)
١٥٠	الإمارات العربية المتحدة (ب)
٧٥	الجمهورية العربية السورية (أ)
١١٧	العراق (أ)
٥٠	عمان
٢٥٠	الكويت (ج)
١٥٦	لبنان (د)
٤٤	المملكة العربية السعودية (هـ)
١٠٩	اليمن (و)
٧٨ -	اليمن الديمقراطية (ز)

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، استناد إلى البيانات المستقاة من مصادر وطنية ودولية.

- (أ) يستند إلى الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي
- (ب) يتعلق بسنوات ١٩٧٠-١٩٧٤ وبالقيمة المضافة بالأسعار الثابتة في أبو ظبي
- (ج) يتعلق بسنوات ١٩٧٠-١٩٧٣ ويستند إلى البيانات الحالية المتعلقة بالقيمة المضافة
- (د) يتعلق بسنوات ١٩٧٠-١٩٧٢ ويستند إلى البيانات الحالية المتعلقة بالقيمة المضافة
- (هـ) يستند إلى البيانات المتعلقة بالقيمة المضافة بالأسعار الثابتة ويعكس متوسط معدلات النمو ومقدارها ١٠٠ بالمائة و ١١٤ بالمائة في مجال تكرير النفط وباقي قطاع التصنيع على الترتيب
- (و) يستند إلى بيانات القيمة المضافة بالأسعار الثابتة
- (ز) يتعلق بسنوات ١٩٧٠-١٩٧٤ ويعكس انخفاضا متوسطا بمقدار ٩٩ بالمائة في القيمة المضافة في مجال التكرير وزيادة بمقدار ٤٥ بالمائة في مجال نشاطات التصنيع الأخرى بالأسعار الحالية.



الجدول ٨ : تركيب قطاع التصنيع  
( توزيع القيمة المضافة بالنسبة المئوية )

اليمين الديمقراطية	اليمين	اليمين الكويت	اليمين الكويت العربية السورية	اليمين	المعيار الدولي
٢٠٠	١٦٧	٦٨	٢٧٢	١٩٠	٣١
٦٠٦	٢٢٠	٣١	٢٠٧	١٢٨	٣٢
١٨	١٠٦	٤٣	٠٥	٤٨	٣٣
٢٠	٢٢	١٨	٣١	٣١	٣٤
١٦	٩٢٦	٧٤٤	٢٥٠	٢٥٩	٣٥
٠٩	٣٨٢	٤٦	١٣٤	١٦٢	٣٦
١٣٢	٩٧	٤٩	١٠٠	١٨١	٣٩-٣٧
(-)	(-)	(٠٢)	(-)	(-)	المعدنية المصنوعة والآلات والمعدات والصناعات الأخرى
(١٣٢)	(٣٧)	(٤٥)	(٩٩)	(٩٩)	الصناعات المعدنية الأساسية
(-)	(٦٠)	(٠٢)	(٠١)	(٠٩)	المنتجات المعدنية المصنوعة والآلات والمعدات والصناعات الأخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٩
					٣- التصنيع

المصدر : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة ، استنادا الى البيانات المستقاة من مصادر ودية .

خطط لانماء البتروكيميايات في الجمهورية العربية السورية والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية (١) . كذلك تتضمن الخطط الانمائية للجمهورية العربية السورية والعراق والمملكة العربية السعودية احكاما تتعلق بتصنيع معدّات زراعية ومعدّات نقل ، ومنتجات حديدية وفولاذية .

وفي اواسط السبعينات ، بلغت قيمة الصادرات من المنتجات المصنّعة ، عدا المنتجات النفطية المكررة ، نسبة ضئيلة ( ٢ بالمائة ) من مجموع البضائع المصدّرة ، مقابل اقل من ٤ بالمائة في مطلع العقد ( ٢ ) . الا ان هذا المعدل هو أعلى بكثير في اقتصاديات البلدان غير النفطية اذ يبلغ ٢٠ بالمائة و ٧٠ بالمائة في كل من الاردن ولبنان على الترتيب . ولكن ، اذا اضيفت المنتجات المكررة الى الصادرات من المنتجات المصنّعة ، تصبح نسبة هذه الاخيرة حوالي ٨ بالمائة من مجموع صادرات المنطقة . ويعزى القسم الاكبر من هذا الفارق الى المملكة العربية السعودية حيث بلغت الصادرات من النفط المكرر في سنة ١٩٧٥ اكثر من ٦٠ بالمائة من مجموع صادرات المنطقة من المنتجات المكررة .

وفي سنة ١٩٧٥ ، كان اكثر من ثلثي واردات المنطقة يتألف من المنتجات المصنّعة . الا ان هذا الاعتماد على المصادر الخارجية قد تراوح بين ٤ بالمائة في حالة البحرين واليمن واليمن الديمقراطية وبين اكثر من ٨٠ بالمائة في معظم البلدان الاخرى . وكانت واردات الاردن والجمهورية العربية السورية من المنتجات المصنّعة قريبة من المتوسط الاقليمي ، اي ٦٣ بالمائة للاردن و ٦٩ بالمائة للجمهورية العربية السورية .

ويشتغل في مجال التصنيع حوالي ٧ بالمائة فقط من مجموع السكان الذين يقومون بنشاط اقتصادي . وتدل الارقام المتوفرة عن البلدان المنتجة للنفط على ان نسبة الاشخاص الذين يشتغلون في مجال التصنيع تبلغ تقريبا ٣ بالمائة في المملكة العربية السعودية ( ١٩٧٥ ) و ٦ بالمائة في العراق ( ١٩٧٣ ) ، انما ترتفع الى ١٤ بالمائة في البحرين ( ١٩٧١ ) و ٢١ بالمائة في الكويت ( ١٩٧٣ ) . ويأتي لبنان في المركز الاول بين البلدان غير المنتجة للنفط اذ بلغت نسبة المشتغلين في مجال التصنيع من قوته العاملة ١٨ بالمائة ( ١٩٧٠ ) ، ويتلوه الاردن في سنة ١٩٧٥ . ويعتبر الانتاج الغذائي المجال الاوسع لنشاط التصنيع في العراق ( ٢١ بالمائة ) والكويت ( ٢٤ بالمائة ) بينما تعتبر صناعة النسيج المجال الاوسع لهذا النشاط في الجمهورية العربية السورية ( ٢٩ بالمائة ) .

( ١ ) من بين اضعم المشاريع المزمع تنفيذها المجمع البتروكيميائي في المملكة العربية السعودية الذي يضم ٢٣ مصنعا تنتج سنويا ما مجموعه ٢٥ مليون طن متري من المنتجات البتروكيميائية المتنوعة . وتبلغ التكاليف التقريبية لهذه المشاريع ، التي يتوقع ان تنجز في موعد أقصاه سنة ١٩٨٣ ، حوالي ٣٢٤ مليار دولار امريكي .

( ٢ ) يعزى الانخفاض الى الزيادة الكبيرة في قيمة الصادرات النفطية .

وخلال السنوات الاخيرة، تراوح نصيب التصنيع في تكوين رأس المال بين ٧ بالمائة في الكويت (١٩٧٢) و ١٧ بالمائة في اليمن (١٩٧١) و ٢٥ بالمائة في العراق (١٩٧٤) . وفي سنة ١٩٧٤، يبلغ تكوين رأس المال الثابت الاجمالي في الجمهورية العربية السورية، في مجال التصنيع والتعمدين ٤٦ بالمائة من مجموع تكوين رأس المال، مقابل ١٨ بالمائة فقط في سنة ١٩٧٠. وتعزى هذه الزيادة، من جهة، الى ازدياد الانشطة المتعلقة باستكشاف النفط واستغلاله، ومن جهة اخرى، الى الحاجة الى اعادة تعمير عدد من المنشآت الصناعية الرئيسية التي تضررت اثناء حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل .

وباستثناء لبنان، والى حد اُضيق، الاردن، كان الطابع الملفت للنظر لنمو الاستثمار في مجال التصنيع في بلدان المنطقة هو القوة التي زاد بها القطاع العام مشاركته في هذا المجال بالمقارنة مع مشاركة القطاع الخاص . وينعكس هذا الاتجاه ايضا في الجهود الانمائية الحالية التي تبذلها البلدان المذكورة . الا ان الحكومات اختلفت كثيرا في المواقف التي اتخذتها حيال دور القطاع العام . ففي الجمهورية العربية السورية والعراق، مثلا، حيث اصبحت معظم المنشآت الصناعية الكبيرة و المتوسطة بين ايدي الحكومة من جراء التأميم، يبلغ نصيب القطاع العام في مجموع الاستثمارات الموظفة في مجال التصنيع ٩٠ بالمائة . اما في الكويت والمملكة العربية السعودية، كما في البلدان الاخرى المنتجة للنفط، فان تفضيل الملكية الخاصة والاشراف على صناعة المنتجات المصنعة لم يحل دون اضطلاع الحكومات بمشاريع واسعة النطاق لاستكمال الجهود الخاصة . وقد جرت مبادرة الحكومات، بالدرجة الرئيسية، في مجال الصناعات البتروكيميائية والمعدنية ان لم تكن مثل هذه الصناعات تعتبر قادرة الى حد كاف على اجتذاب القطاع الخاص نظرا للمخاطر الكبيرة التي تكتنفها وللاستثمارات الهائلة التي تتطلبها .

وبرغم التصريحات المتكررة التي صدرت عن بلدان المنطقة تأييدا لاقامة تعاون أوثق فيما بينها في ميدان التصنيع، فان الانجازات في هذا المجال لم تتخذ بعد شكلا محسوسا . الا ان ثمة اعترافا متزايدا بأن تحرير التجارة وحده قد لا يكون الطريقة العملية الى اعلى حد لتعزيز الانماء الصناعي على اساس اقليمي .

ان نمط التعاون الذي يعتمزم حاليا اقامته يتخذ شكل مشاريع كثيفة الاستخدام لرأس المال ومملوكة بصورة جماعية تنتج سلعا وسيطة و انتاجية للاسواق المحلية والعالمية . وفي هذا المجال، ونظرا للاولوية العالية التي تعطىها بلدان المنطقة للانماء الزراعي، تقوم منظمات اقليمية ببذل جهود كبيرة لتحديد فرص الاستثمار المشترك بين الاقطار من اجل صنع الآلات والمعدات الزراعية . كذلك تلقى الاهتمام امكانيات صنع قطع غيار واجزاء وربما معدات للسكك الحديدية، باعتبارها مجالات مبشرة بالخير في ميدان التعاون الاقليمي .

## جيم : النفط

ان التطورات التي حصلت في مجال الصناعة النفطية، منذ مطلع العقد الحالي، قد غيرت تغييرا جذريا طبيعة العلاقات بين البلدان المنتجة للنفط في المنطقة وشركات النفط الدولية لصالح الاولى. ونتيجة لذلك، عاد تحديد اسعار النفط الى هذه البلدان التي كسبت ايضا المزيد من الاشراف - وفي بعض الحالات كامل الاشراف - على استغلال مواردها النفطية، مما أدى الى زيادة كبيرة جدا في إيرادات الحكومات. ويلاحظ في هذا المجال ان الاهمية الاستراتيجية التي يتسم بها النفط بالنسبة للاقتصاد العالمي تقتضي - كما تدل على ذلك التجربة الحديثة - وجود بعض القيود على حرية عمل البلدان المنتجة للنفط فيما يتعلق بتحديد كلا مستويي الاسعار والانتاج.

وثلث الآثار المباشرة والظاهرة للتطورات في مجال الصناعة النفطية، لا سيما منذ الربع الاخير من سنة ١٩٧٣، في تأكيد اعتماد المنطقة على هذا القطاع. الا ان ارتفاع مقادير العائدات النفطية والاحتياطيات المتراكمة يوقر، على المدى الطويل، الوسائل الكفيلة باحداث تغييرات هيكلية اساسية، ليس فقط في اقتصاديات البلدان المنتجة للنفط نفسها، بل وفي المنطقة برمتها، عن طريق الجمع بين هذه الموارد المالية وبين الموارد البشرية والزراعية والطبيعية المتوفرة في البلدان الاخرى.

وقد بقي أثر قطاع النفط على اقتصاديات البلدان المنتجة له ملحوظا بالدرجة الرئيسية من خلال الانفاق الحكومي من عائدات النفط، الا ان هذا الاثر كان ضعيفا في مجال المنافع الاقتصادية الخارجية وعلاقات التشابك الاقتصادية. وتجلّى الاهتمام المتزايد بدمج قطاع النفط، بقوة اكبر، مع باقي فروع الاقتصاد، فيما تجلّى، في الجهود الموجهة نحو ايجاد قدرة اضافية على التكرير، وانشاء صناعات مبنية على النفط، واستخدام الغاز الطبيعي المرتبط باستخراج النفط استخداما منتجا.

ان السمة الرئيسية لاعتماد المنطقة اعتمادا واسعا على النفط ترتبط بواقع ان القسم الاكبر من النفط الخام المنتج يصدر بشكله الخام. وهكذا، صدرت المنطقة بمجملها، في سنة ١٩٧٤، حوالي ٩٢ بالمائة من مجموع انتاجها النفطي، مقابل ٨٩ بالمائة في سنة ١٩٧٠. وبينما تستمر الصادرات في التدفق صوب اوروبا الغربية واليابان بالدرجة الرئيسية، اخذت بعض البلدان المنتجة في المنطقة تبحث عن منافذ جديدة لتصدير نفطها. وفي الوقت ذاته، يجري بذل جهود جديدة لتوسيع الاساطيل الوطنية لناقلات النفط.

لقد ازداد حجم انتاج النفط الخام في المنطقة ككل بمعدل سنوي متوسط قدره ٧ر٤ بالمائة تقريبا في سنة ١٩٧٦ (انظر الجدول ٩) الا ان هذا ينطوي على اختلافات واسعة في الازدحام بالنسبة لكل قطر وحسب الزمن. وهكذا، سجلت الامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية زيادات متوسطة قدرها ١٦ و ١٨ و ١٣ بالمائة على الترتيب، في فترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥، بالمقارنة مع حوالي ٨ بالمائة في العراق و ٥ بالمائة في عمان و ٤ بالمائة في قطر، بينما سجلت البحرين والكويت هبوطا بمعدل ٦ بالمائة و ٧ بالمائة على الترتيب. وفضلا

الجدول ٩ : انتاج النفط الخام في المنطقة

النصيب من الانتاج العالمي بالنسبة المئوية		معدلات النمو السنوي بالنسبة المئوية		
١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٧٦-٧٥	١٩٧٥-١٩٧٠	
٣ر١	١ر٧	١٥٢	١٦٤	الامارات العربية المتحدة
٠ر١	٠ر٢	٦٦ -	٥٩ -	البحرين
٠ر٤	٠ر٢	١ر٣	١٧٦	الجمهورية العربية السورية
٤ر٢	٣ر٤	٥٢ -	٧٩	العراق
٠ر٦	٠ر٦	٧٦	٥١	عمان
٠ر٨	٠ر٨	١٠ر١	٣ر٨	قطر
٣ر٩	٦ر٦	٣ر١	٧٠ -	الكويت
١٣ر٣	٨ر٣	٢١ر٨	١٣ر٣	المملكة العربية السعودية
٢٦ر٤	٢١ر٨	١٢ر٩	٧ر٤	منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٧ر٦	٣ر٢	المجموع العالمي

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، استنادا الى بيانات مستقاة من مصادر وطنية  
ودولية .

عن ذلك ، عكس التوسع في انتاج النفط الخام في المنطقة النمو السريع الملاحظ في فترة ١٩٧٠-١٩٧٣ ، الذي اعقبه ارتفاع متوسط قدره ٣ بالمائة في سنة ١٩٧٤ وهبوط بمقدار ١٠ بالمائة في سنة ١٩٧٥ . وعلى الرغم من هذه التطورات ، ازداد نصيب المنطقة من مجموع الانتاج العالمي للنفط الخام من حوالي ٢٢ بالمائة في سنة ١٩٧٠ الى ٢٦ بالمائة في سنة ١٩٧٥ .

وقد أسهم عدد من العوامل في تخفيض الانتاج العالمي والاقليمي للنفط الخام في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، من بينها الكساد ، وتدابير حفظ الطاقة ، والشتاء المعتدل في البلدان الصناعية ، واللجوء الى المخزونات في اعقاب الارتفاع الشديد في اسعار النفط . وفي بعض بلدان المنطقة ، كان توفر الامداد ( في البحرين وعمان ) ، وسياسة الحكومة الرامية الى الحد من الانتاج ( الكويت ) عاملين هامين ساهما ايضا في تخفيض الانتاج الاقليمي .

غير ان المعدل البطيء للتوسع في انتاج النفط الخام في سنة ١٩٧٤ قد صاحبه ارتفاع جد حاد في الاسعار وتحسن في شروط الاستغلال مما أدى الى ازدياد عائدات النفط في المنطقة اكثر من اربعة اضعاف اي من حوالي ٩ بلايين دولار في سنة ١٩٧٣ الى ٤٣ بلايين دولار في سنة ١٩٧٤ (١) . وبالعكس ، كان هبوط الانتاج في سنة ١٩٧٥ مصحوبا بزيادة ضئيلة نسبيا ( ١٠ بالمائة ) (٢) في السعر المعلن لفرض احتساب الضريبة اعتبارا من الاول من تشرين الاول / اكتوبر ، في اعقاب تجميد الاسعار الذي قرّرته منظمة البلدان المصدرة للنفط اعتبارا من كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ . وان الرفع التدريجي لمعدلات الاتاوت وضريبة الدخل خلال النصف الثاني من سنة ١٩٧٤ ، والتحرك المطرد للبلدان المنتجة للنفط نحو تحقيق سيادتها واشرافها الكاملين على موارد النفطية كانا بمثابة تطورات ايجابية عوضت الهبوط المسجل في انتاج عدد من البلدان .

(١) في سنة ١٩٧٠ وصلت عائدات النفط الى ٣١ بلايين دولار .

(٢) بقيت الاسعار بدون تغيير طوال الفترة المتبقية من ١٩٧٤ و ١٩٧٥ . ولكن ، اعتبارا من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، رفعت الاسعار بمعدل ٥ بالمائة من قبل الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، وبمعدل ١٠ بالمائة من قبل البلدان الاخرى الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط . كذلك قررت المجموعة الاخيرة من البلدان زيادة جديدة في الاسعار بمعدل ٥ بالمائة اعتبارا من ١ تموز / يوليو ١٩٧٧ .

## دال : النقل والمواصلات والسياحة

### ١- تحسين المنشآت المينائية

منذ مطلع العقد الحالي ، جرى توسيع المنشآت المينائية في المنطقة وتحسينها الى حد كبير، لا سيما في منطقة الخليج ، لمواجهة التوسع السريع ( الفعلي والمتوقع ) في التدفقات التجارية . ويقدر ان تكون القدرة على استيعاب البضائع في عدد من الموانئ ( ١ ) قد اتسعت بنسبة ٣ بالمائة او اكثر خلال هذه الفترة . ومن جهة اخرى انشئ عدد من المنشآت المينائية الجديدة كل الجدة وهي ميناء زايد ( ابو ظبي ) وميناء قابوس ( عمان ) . كذلك يجري العمل على قدم وساق كي ترتفع الى اكثر من الضعف القدرة الاستيعابية لموانئ الشويخ ( الكويت ) وام القصر ( قطر ) والدمام وجدة ( المملكة العربية السعودية ) وميناء راشد ( دبي ) ، قبل نهاية العقد الحالي . كذلك وضعت الصيغ النهائية للخطط الرامية الى تطوير موانئ الجديدة ( اليمن ) وعدن والمكلا ( اليمن الديمقراطية ) واللاذقية ( الجمهورية العربية السورية ) والعقبة ( الاردن ) .

### ٢- تطوير خطوط النقل البحري الوطنية والمتعددة الجنسيات

انشأت اربعة بلدان فقط في المنطقة حتى الان خطوطا وطنية للنقل البحري مع قدرة من الاساطيل ذات أهمية تذكر، وهي العراق والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية . وقد انشأت الجمهورية العربية السورية مؤخرًا شركة للنقل البحري ووضعت الخطط لشراء سفن صالحة للعمل في اطار ترتيبات الاتحادات . ويلاحظ في هذا المجال ان النمو الحالي والمرتقب للواردات ، وتوفر الموارد المالية قد دفعا بلدان المنطقة الى التفكير جديا في توسيع و / او انشاء اساطيل تجارية .

وفي ميدان نقل النفط ، طلبت الشركة العربية البحرية لنقل البترول ( ٢ ) بناء ناقلتين تبلغ الحمولة الساكنة لكل منهما ٣٨٦ .٠٠٠ طن على ان يجري تسليمها اليها في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ونيسان / ابريل ١٩٧٧ . كما طلبت من وقت اقرب بناء ناقلتين جديدتين تبلغ الحمولة الساكنة لكل منهما ٢٧٨ .٠٠٠ طن . وتنوي الشركة المذكورة زيادة رأسمالها المدفوع من ١٠٠ مليون دولار الى ٥٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٧ .

وفي المرحلة الثانية للاستثمار، تنوي الشركة العربية البحرية لنقل البترول شراء ناقلات اصغر تكون حمولتها الساكنة في حدود ٨٠ - ١٥٠ و ٤٠ - ٧٠ الف طن الاطنان . اما المرحلة الثالثة التي بدأت في سنة ١٩٧٥ ، فتشمل ناقلات غاز النفط المسيل . كذلك كانت المؤسسات الوطنية لنقل النفط نشيطة . فقد قامت المملكة العربية السعودية بتسيير ناقلتين تبلغ الحمولة

( ١ ) بما في ذلك بيروت ( لبنان ) قبل الاحداث ، والبصرة ( العراق ) ، والشويخ ( الكويت ) والدمام ( المملكة العربية السعودية ) وميناء راشد ( دبي ) والدوحة ( قطر ) .

( ٢ ) تعود ملكية هذه الشركة الى ثمانية بلدان اعضاء في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول تنتمي ستة منها الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وهي الامارات العربية المتحدة ( ابو ظبي ) والبحرين والعراق وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية .

السائكة لكل منهما ٣٥ الفا من الاطنان لنقل النفط الخام من رأس تنوره الى مصافي جدّة . ومن جهة اخرى يملك كل من العراق والكويت اسطولا من ناقلات النفط يعمل في النقل الدولي للنفط بطاقة قدرها ٤ ٢٣٧٤ طنا من الحمولة الكلية المسجلة للكويت و ١٧٠٩٨ طنا من الحمولة الكلية المسجلة للعراق .

و في مجال النقل البحري التقليدي للبضائع، تعتبر شركة النقل البحري الكويتية أهم المؤسسات الوطنية ان تملك ١٧ سفينة عاملة و ١٥ سفينة اخرى قيد البناء . وفي حزيران / يونيو ١٩٧٤ ، وقّعت الشركة المذكورة عقدا لبناء اربع ناقلات بضائع متعددة الغرض تبلغ الحمولة السائكة لكل منها ٢٢٣٠٠ طن ، وذلك بالاضافة الى تسع سفن اخرى كانت قد طالبت ببناءها على ان تكون حمولتها السائكة في حدود ١٦٠٠٠ طن . ومع هذه السفن الجديدة التي يتوقع ان تبدأ عملها قريبا ، تكون شركة النقل البحري الكويتية قد ضاعفت خلال العقد الحالي قدرتها في مجال النقل البحري على خط الخليج - امريكا الشمالية - الشرق الاقصى - اوربا . ومن جهة اخرى ، تملك شركة النقل البحري العراقية ، في الوقت الحاضر ، ست سفن لنقل البضائع تبلغ قدرتها الاجمالية ٦٦٤٠٠ طن من الحمولة الكلية المسجلة ، كما طلبت بناء سفينتين جديدتين تبلغ الحمولة الكلية المسجلة لكل منهما ٣٠٠٠ طن . وتعتزم الشركة اضافة ١١ سفينة جديدة الى اسطولها خلال السنوات الخمس التالية ، رافعة بذلك قدرتها بمقدار ٩١٤٠٠ طن . اما المملكة العربية السعودية فانها تسيّر في الوقت الحاضر اسطولا صغيرا من ثماني سفن لنقل البضائع تبلغ قدرتها الاجمالية حوالي ٣٦٩٩٢ طنا من الحمولة الكلية المسجلة ، والغرض الرئيسي لهذا الاسطول تأمين النقل الساحلي بين مختلف موانئ البلد .

وتجدر الاشارة ايضا الى الخطة المتعلقة بانشاء مؤسسة متعددة الجنسيات للنقل البحري من قبل حكومات الامارات العربية المتحدة والبحرين و عمان وقطر ، تقوم بتأمين عمليات النقل البحري التي تربط منطقة الخليج بالمملكة المتحدة و شمال اوربا ، وكذلك باليابان و الشرق الاقصى ، وستبدأ هذه المؤسسة عملها بثلاث الى اربع سفن تكون حمولتها السائكة في حدود ٢٢٠٠٠ طن

### ٣- العضوية في اتحادات النقل البحري

تهيمن على التبادل التجاري بين المنطقة وشركائها التجاريين الرئيسيين اتحادات حسنة التنظيم للنقل البحري (١) .

(١) وهي (أ) خطوط الشرق الاوسط القارية المتحدة والاتحادان المرتبطان بهما : اتفاق الخطوط البحرية للمملكة المتحدة والاتحاد المتوسطي للشرق الاوسط . (ب) اتحادات النقل البحري بين اليابان / الشرق الاقصى والخليج العربي وهي اتحاد اليابان / الهند - باكستان - الخليج / اليابان ، واتحاد المضائق / بومباي / كاراتشي / الخليج العربي واتحاد اجور النقل بين تايلند / الساحل الغربي للهند وباكستان الغربية والخليج العربي . وأهم هذه الاتحادات هي خطوط الشرق الاوسط القارية المتحدة واتحاد اليابان / الهند - باكستان - الخليج / اليابان . وشركة النقل البحري الكويتية عضو في كلا الاتحادين بينما شركة النقل البحري العراقية عضو في الاتحاد الاول فقط .



ان العضوية في اتحاد خاص بالنقل البحري كانت دائما خاضعة لشروط صارمة ، وفي كثير من الاحيان ، لموافقة اعضاءه الاجماعية . ومع المستوى الحالي والمحتمل لواردات المنطقة التي لها نصيب كبير في عمليات النقل التي تضطلع بها جميع الاتحادات المشتركة في النقل البحري الى الشرق الاوسط ، كان لا بد ان تتميز كثيرا بمواقف خطوط النقل البحري الوطنية او المتعددة الجنسيات التي تملكها بلدان المنطقة ، في مجال المفاوضات حول طلبها الانضمام لعضوية الاتحاد.

#### ٤- اسعار النولون

ان اسعار النولون بالنسبة لاسواق نقل كل من البضاعة الجافة وحمولة الناقلات في المنطقة ، قد سايرت بشكل وثيق الاتجاهات العالمية . فقد ضعفت كليا من سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٧٢ بسبب ضعف الطلب على الشحن وازدياد العرض . ومع ذلك ، حصل في الشطر الاخير من سنة ١٩٧٢ ازدياد في الطلب مكن السوق من ان تستوعب ليس فقط التوريدات الجديدة لصناعة بناء السفن العالمية بل والاعداد المتزايدة من السفن التي اعيد تسييرها ايضا . وخلال سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ رفعت اسعار النولون الى مستويات جديدة . وهذه الزيادات العامة قد انعكست في اسعار النولون التي طبقتها اتحادات النقل البحري العاملة في المنطقة ، التي اعلنت فعلا عن عدة زيادات خلال سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ . وتجدر الاشارة ايضا الى ان اتحادات النقل البحري قامت ، بالإضافة الى هذه الزيادات العامة ، بفرض رسوم اضافية كبيرة على عدد من الموانئ في المنطقة بسبب التكدس (١) .

#### ٥- المرافق الاساسية للنقل والمواصلات

##### السكك الحديدية

يقدر مجموع طول شبكة السكك الحديدية التي يبلغ عرضها المتر والتي ما تزال تعمل في المنطقة بـ ١٨٤٩ كيلومترا من كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ . الا ان استخدام هذه الشبكة أخذ يضعف بالتدريج بسبب نقص الطلب عليها نتيجة لمنافسة وسائل النقل الاخرى ، لا سيما النقل البري ، وهجر بعض اقسامها بسبب حالة الحرب في المنطقة ، واحلال السكك الحديدية ذات المقياس الموحد والفعالية الاكبر ، بالتدريج ، محل السكك الحديدية التي يبلغ عرضها المتر ، لا سيما في العراق (٢) .

(١) واجهت بيروت واللاذقية والدمام ، من جملة موانئ اخرى ، رسوما اضافية بلغت مستويات ٢٥ الى ٧٥ في المائة .

(٢) ان القسم الوحيد من الشبكة الذي يبدوا انه ما يزال يعتبر مربحا وذا اهمية تجارية لعدد من السنين القادمة ، هو قسم الخط الحديدى الحجازى القديم في الاردن الذى يتجه من الزرقاء في شمال عمان الى معان ، وامتداده من معان الى ميناء العقبة الذى انجز في سنة ١٩٧٦ لفرض محدود هو نقل الفوسفات الاردني . ويبلغ طول الاول ٢٥٦ كيلومترا وطول الثاني ١١٥ كيلومترا .

ومن جهة اخرى يبلغ حاليا مجموع طول شبكة السكك الحديدية ذات المقياس الموحد ٣٣٩٢ كيلومترا . وقد اتسعت هذه الشبكة بسرعة خلال السنوات القليلة الماضية من جراء البناء الجديد في الجمهورية العربية السورية ( ٦٠٠ كيلومتر ) وتحويل اقسام السكك الحديدية التي كانت في السابق بعرض متر الى سكك حديدية ذات مقياس موحد في العراق .

ويعتزم بناء اكثر من ٢٠٠٠ كيلو متر من الخطوط ذات المقياس الموحد ، لا سيما في الجمهورية العربية السورية والعراق ، لتحسين الارتباط بالسكك الحديدية بين البلدين ، وربما مرورا بالكويت ، من اجل ربط شبكة المملكة العربية السعودية بالشبكة العراقية ، وبالتالي ، بتركيا واوروپا .

### الطرق

يقدر مجموع طول الطرق المسلحة / المرصوفة السالكة طيلة اوقات السنة في المنطقة ب ٣٦٢ ألف كيلومتر حتى تاريخ ١٩٧٤ - ١٩٧٥ .

ويجرى توسيع هذه الشبكة بسرعة ، لا سيما في بلدان الخليج . ومن بين الطرق الجديدة التي هي قيد البناء او التخطيط ، حتى نهاية العقد الحالي ، تأتي في المقام الاول ال ٣٠٠٠ كيلومتر المزمع بناؤها في المملكة العربية السعودية والتي تشمل الطريق المرتفعة المقترحة البالغ طولها ٥٠ كيلومترا والتي ستربط الاقليم الشرقي من المملكة العربية السعودية بالبحرين ، وكذلك ال ٣٠٠ كيلومتر في الامارات العربية المتحدة ، وال ٤٠٠ كيلومتر في اليمن ، وال ١١٠ كيلومترا في عمان ، وال ١٥٠ كيلومتر في اليمن الديمقراطية . والى جانب ذلك ، يجرى العمل على تحسين المواصفات الهندسية والميكانيكية لعدد من الطرق الرئيسية القائمة ، لا سيما طرق الربط الدولية في الاردن والجمهورية العربية السورية والعراق والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية .

### ٦- السياحة

على الرغم من كون المنطقة غنية بالموارد السياحية المتنوعة جدا ، لم تكن السياحة ذات اهمية اقتصادية حقيقية الا بالنسبة لبلدين او ثلاثة فقط هي الاردن والجمهورية العربية السورية ولبنان كما يظهر في الجدول ١٠ ادناه .

الجدول ١٠ : عدد السياح والايادات من السياحة في بلدان مختارة، ١٩٧٤

البلد	عدد السياح الوافدين	الايادات (بملايين الدولارات الأمريكية)
الأردن	٥٤٤ ٩١٣	٣٠
البحرين	٢٠٠ ٠٠٠	٠٠٠
الجمهورية العربية السورية	٦١٧ ٧٠٧	٥٣
العراق	٥٤٤ ٨٠٠	١٢
لبنان	١ ٥١١ ١٣١	٣٥٦
اليمن	٥ ٠٠٠	٠٠٠

المصدر : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، استنادا الى البيانات المستقاة من مصادر وطنية ودولية .

ويجرى وضع الخطط لمواصلة تنمية السياحة في المنطقة لا سيما في الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق والكويت ولبنان واليمن واليمن الديمقراطية من اجل استغلال امكانياتها السياحية . ويشمل ذلك اقامة المرافق الاساسية المناسبة و تسهيل اجراءات الخروج والدخول الامر الذي يتوقع ان ينجز قبل نهاية العقد الحالي .

ثالثا : توسيع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والتكامل الاقليمي

شهد النصف الاول من العقد الانمائي الثاني طفرة عالمية في السياح الاساسية بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٤ ، واقترن ذلك في الوقت نفسه بموجة من التضخم شملت العالم كله . وبلغت الطفرة ذروتها في عام ١٩٧٤ واعقبها في عام ١٩٧٥ ركود حاد في البلدان الصناعية . ونتيجة لذلك انخفض حجم صادرات البلدان النامية ، مجتمعة ، بنسبة ١٥ في المائة وانخفضت عائدات التصدير بنحو ٥ في المائة في عام ١٩٧٥ ، وهو أول هبوط من نوعه منذ عام ١٩٥٨ . وقد ارتفع نصيب البلدان النامية في صادرات العالم من الخمس في عام ١٩٧٠ الى ٢٩ في المائة في عام ١٩٧٤ ، ولكنها هبطت الى ٢٧ بالمائة في عام ١٩٧٥ . وفي الوقت نفسه ازداد نصيب المنطقة في صادرات العالم من ٢٦ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ٨ في المائة في عام ١٩٧٤ والى ٧٤ في المائة في عام ١٩٧٥ .

ألف : الاتجاهات العامة للصادرات والواردات

ينبؤى بلوغ الهدف العام للنمو - وهو ٦ في المائة في السنة على الأقل من الناتج الاجمالي للبلدان النامية في مجموعها خلال العقد الانمائي الثاني - في جملة أمور ، على معدل سنوي للتوسع " يقل الى حد ما عن ٧ في المائة من وارداتها ويزيد الى حد ما عن ٧ في المائة من صادراتها " . وبترجمة هذه الاهداف الى معدلات التوسع في الحجم ، فان المنطقة في مجموعها ومعظم البلدان الاعضاء قد جاوزتها خلال النصف الاول من العقد الحالي ( انظر الجدول ( ١ ) ) .

وقد ازدادت القيمة الاجمالية بالدولار لصادرات المنطقة من السلم بمعدل سنوي قدره ٥ . في المائة في المتوسط في النصف الاول من العقد الحالي ، وبلغت أكثر من ٨ مليارات دولار في عام ١٩٧٥ ، وذلك مقابل متوسط معدل سنوي للنمو قدره ٩ في المائة خلال الستينات من القرن الحالي . وأسهمت البلدان جميعا ، ولا سيما المنتجة للنفط ، في الارتفاع الحاد في عائدات التصدير ( ١ ) ، وارتفعت قيمة صادرات النفط من ٨ مليارات دولار في عام ١٩٧٠ الى ٥٩٦ مليارات دولار في عام ١٩٧٤ و ٥٤٨ مليارات دولار في عام ١٩٧٥ .

( ١ ) تركز الارتفاع غير العادي في عائدات المنطقة من الصادرات خلال النصف الاول من السبعينات الى حد كبير في عام ١٩٧٤ عندما ارتفعت هذه العائدات بنسبة ٢٣ في المائة . وفي عام ١٩٧٥ هبطت عائدات المنطقة في مجموعها بنسبة ٦ في المائة .

الجدول ١٢ : حجم الصادرات والواردات والارقام القياسية للاسعار،

١٩٧٥ - ١٩٧٠

(المعدل السنوي للتغير بالنسبة السنوية المركبة، ١٩٧٠ = ١٠٠)

الرقم القياسي لقيمة الوحدة		معدلات التبادل التجاري		الرقم القياسي للحجم	
للصادرات الواردات		للسلع الاساسية (أ)		للصادرات الواردات	
المنطقة (المجموع)	٣٨ (ب)	...	...	١٢ (ب)	...
العراق	٤٦	١٤	٣٢	٦	٢٦
الاردن	٢٣	١٨	٥	١٤	٧
الكويت	٤٧	١٤	٣٢	١١ -	١٢
لبنان (ج)	٢٠	١٦	٥	١٥	١٦
المملكة العربية السعودية	٤٦	١٥	٣٢	٩	٣٠
الجمهورية العربية السورية	٢٤	١٧	٧	١١	١٣

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، استنادا الى البيانات المستقاة من مصادر دولية.

(أ) حاصل قسمة الرقم القياسي لقيمة وحدة الصادرات على الرقم القياسي المقابل لقيمة وحدة الواردات.

(ب) يتعلق بالفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ويستند الى الارقام القياسية المتعلقة بمنطقة الشرق الاوسط الآسيوي التي تضم ايران وتركيا وقبرص بالإضافة الى بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

(ج) يتعلق بالفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤.

و تسارع متوسط معدل النمو السنوي لواردات المنطقة من ٦ر٤ في المائة خلال العقد الماضي الى ٤١ في المائة من الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥، وبلغت نسبة الزيادة المستهدفة في عام ١٩٧٤ و حده ٨٣ في المائة . وأسهمت جميع البلدان - باستثناء اليمن الديمقراطية حيث يبدو ان الواردات قد تجمدت - في الازدياد القياسي للاستيراد وكانت البلدان المنتجة للنفط متقدمة بفارق كبير ( انظر الجدول ١٢ ) .

وقد عكس التوسع في تجارة صادرات المنطقة خلال النصف الاول من العقد الحالي ، بصفة رئيسية ، أثر ارتفاع الاسعار التي ارتفعت بمتوسط معدل سنوي بلغ ٣٨ في المائة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤ ، كما عكس على نحو أقل توسعا في الحجم بلغ في المتوسط ١٢ في المائة خلال الفترة نفسها ( انظر الجدول ١١ ) . وتكشف البيانات المتوفرة عن فوارق ملحوظة بين البلدان ، مع توسع في حجم الصادرات يتراوح بين ٦ في المائة في السنة في العراق و ١٤ في المائة في الاردن و ١٥ في المائة في لبنان (١) ، وتسجيل متوسط هبوط بلغ ١١ في المائة في حالة الكويت . وبالمثل ، يفسر ارتفاع الاسعار ، الى حد كبير ، الارتفاع المسجل في واردات المنطقة ، ولكن مع حدوث زيادة في الحجم ماثلة او أعلى بصفة عامة .

وقد نجم الارتفاع الاكثر سرعة في اسعار الصادرات بالنسبة لاسعار الواردات عن تحسن في معدلات التبادل التجاري للسلع الاساسية ، اي نسبة اسعار الصادرات الى اسعار الواردات . ففي العراق والكويت والمملكة العربية السعودية ، وهي البلدان الثلاثة المنتجة للنفط التي توفرت بالنسبة لها احصاءات ذات صلة بالموضوع ( انظر الجدول ١١ ) ، اظهر الرقم القياسي لمعدلات التبادل التجاري للسلع الاساسية تحسنا يزيد على ٣٠ في المائة في المتوسط خلال النصف الاول من العقد الحالي . غير ان التحسن المقابل في حالة الاردن والجمهورية العربية السورية ولبنان تراوح في المتوسط بين ٥ و ٧ في المائة في السنة .

الجدول ١٢ : الاتجاهات العامة للصادرات والواردات، ١٩٧٥-١٩٧٠

نسبة الامتيازات/الواردات	الميزان التجاري (بملايين الدولارات)		نسبة الصادرات/الواردات		متوسط النسبة المئوية لمعدل التغيير السنوي ١٩٧٥-١٩٧٠	
	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٠
١٤٦	٣٦٠١٨	٣٤٦٦٦	٢٦٢	١٩٢٠	٤١٠	٥٠٠
١٢٥	٩١-	٥٢-	٠٩٢	٠٨٠	٣٥٠	٣٩٥
٢٧	١٠٠	٦١-	١٥٠	٠٦٧	٠١-	١٧٢
٧٧	٤٦١١	٥٨٨	٢٣١	٢١٦	٤٧٥	٤٩٥
٦٦	٦٠٧-	١٥٨-	٠١٧	٠١٤	٣١٥	٣٧٠
٦٩	٦٥٩٥	١٢٧٦	٣٧٦	٣٠٤	٣١٠	٣٦٥
٨٤ (ج)	١٢٥٠-	٣٧٥-(ج)	٠٣٨	٠٣٣ (ب)	٣٧٠ (ب)	٤١٥
٣٦	٤٠٦	٨٩	١٦١	٥٩٠	١٢٠	٦٠
٢٥	١٣٩٥	١٨٩	٤٤١	٣٩٤	٤٥٠	٤٨٠
٢٤	٢٠٤٧٨	١٧٣١	٣٨٤	٣٥٠	٦٠	٦٥
٤٤	٧٣٦-	١٥٥-	٠٥٦	٠٥٧	٣٦٠	٣٥٥
٣٦	٣٩٨٥	٤٢٩	٢٤٦	٢٥٨	٦٠	٦٠
١٥	٢٨٣-	٣٠-	٠٠٤	٠٠٩	٥٥٠	٣١٠

المصدر : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، استناداً إلى البيانات المستقاة من مصادر وطنية وولية .

- ( أ ) محسوب من قيمة التجارة بالذولارات .  
 ( ب ) تتعلق بالفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ .  
 ( ج ) تتعلق بعام ١٩٧٤ .

واتجهت التطورات الاخيرة في التجارة الى تعزيز الموازين التجارية الايجابية فسي الاقتصادات النفطية - باستثناء البحرين التي استمر ميزانها التجاري سلبيا عدا في عام ١٩٧٤ عندما تم تسجيل فائض - وتأکید العجز في الموازين التجارية في الاقتصادات غيرالنفطية - عدا في اليمن الديمقراطية التي اظهر ميزانها التجاري فائضا خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ . وهكذا ارتفع مجمل الفائض للمجموعة الاولى عن البلدان من ٤٢ مليار دولار في عام ١٩٧٠ الى ٤٨٩ مليار دولار في عام ١٩٧٤ و ٣٧٤ مليار دولار في عام ١٩٧٥ . وفي المقابل ، تفاقم العجز في الميزان التجاري في المجموعة الثانية من ٠٨ مليار دولار في عام ١٩٧٠ الى ٢٢ مليار دولار في عام ١٩٧٤ . وارتفعت نسبة الصادرات الى الواردات في الاقتصادات النفطية من ٢٧ في عام ١٩٧٠ الى ٥٥ في عام ١٩٧٤ ، وهبطت الى ٣١ في عام ١٩٧٥ . غير أن النسبة ، في الاقتصادات غير النفطية ، التي ظلت كما هي دون تغيير تقريبا خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ ، تحسنت بشكل طفيف وبلغت ٥٥ في عام ١٩٧٥ .

وقد مكن الاداء القياسي للتصدير ، ولا سيما في عام ١٩٧٤ ، بلدان المنطقة من ادراج اضافات جوهرية الى احتياطيات الدولة (١) ، التي ارتفعت من ٢٤ مليار دولار الى ٣٢٥ مليار دولار فيما بين شهري كانون الاول / ديسمبر من عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ (٢) . وكانت اعلى الاضافات الى مجموع الاحتياطيات هي اضافات المملكة العربية السعودية التي ارتفعت من ٠٧ مليار دولار الى ٢٣٣ مليار دولار (٣) .

وفيما يتعلق بنسبة الاحتياطيات الى الواردات من السلع ، تبرز المملكة العربية السعودية بصفتها البلد الذي لديه اعلى نسبة من الاحتياطيات الى الواردات ( انظر الجدول ١٢ ) . اما الارتفاع الظاهر في نسبة الاحتياطيات الى الواردات لدى اليمن فانه مجرد انعكاس لمستوى الواردات المنخفض . وكانت الاحتياطيات في الاردن والعراق والكويت ولبنان كافية بصفة عامة للوناء باحتياجات الاستيراد ، وكانت تغطي ما بين ٧ و ٨ أشهر من الواردات . وظل لدى الجمهورية العربية السورية واليمن الديمقراطية والبلدان الصغيرة المنتجة للنفط ، بما في ذلك عمان ، التي تدهورت نسبتها المعقولة للغاية بعد عام ١٩٧٢ ، اقل نسبة كافية من الاحتياطيات الى الواردات اثناء الفترة المستعرضة ، وكانت الاحتياطيات في عام ١٩٧٥ تكفي بالكاد لتغطية ما بين ٣ و ٤ اشهر من الواردات بالاسعار السائدة .

(١) يقصد بها ارصدة الذهب والعملات الاجنبية لدى هيئات النقد ، ومركز الاحتياطي لدى الصندوق ، بالإضافة الى حقوق السحب الخاصة حيثما توفرت .

(٢) تفيد البيانات الجزئية لعام ١٩٧٦ ان بلدان المنطقة واصلت تكديس الاحتياطيات وان رقم احتياطياتها المكديس بلغ في ايلول / سبتمبر من ذلك العام ٣٥٦ مليار دولار .

(٣) ادرجت ايضا اضافات كبيرة حيث ازادت الاحتياطيات في العراق من ٤٦٢ مليون دولار الى ٢٧٢٧ مليون دولار ، وفي الكويت من ٢٠٣ ملايين دولار الى ١٦٥٥ مليون دولار ، وفي الامارات العربية المتحدة من مبالغ لا تذكر الى ٩٨٩ مليون دولار . وجدير بالذكر ايضا ان احتياطيات لبنان بلغت ١٦٦ مليار دولار في نهاية عام ١٩٧٥ ، اى اقل من مستواها في عام ١٩٧٤ ببلغ ١٠٠ مليون دولار فقط ، مقابل ٤٤ مليار دولار في عام ١٩٧٠ .



## باء : تنويع الصادرات

تولى الاستراتيجية الانعائية الدولية اهمية كبيرة الى هدف تنويع تجارة الصادرات للبلدان النامية، من حيث التركيب السلمي والتركيز الجغرافي على السواء .

و تتمثل السمة البارزة لتجارة الصادرات للاقتصادات النفطية في اعتمادها المتناهي - والمتزايد في بعض الحالات - على المحروقات (١) ، وفي ذلك القدر البالغ الضآلة الذي تحقق على طريق التنويع ( انظر الجدول ١٣ ) . وفي حين تفسر السلع المعاد تصديرها ، الى حد كبير ، الاهمية العالية نسبيا والمتزايدة للمصنوعات في تجارة الصادرات للبحرين وقطر والكويت ، فمن الجدير بالذكر ان الاتجاهات الاخيرة قد تأثرت تأثرا شديدا بالتوسع في انتاج وتصدير الالومنيوم في البحرين ، والاسمدة الكيماوية في كل من قطر والكويت .

وفي حالة الاقتصادات غير النفطية ، يبدو ان احراز تقدم كبير نحو زيادة الحصة النسبية للمنتجات المصنعة وشبه المصنعة في مجموع عائدات التصدير قد تم فقط في الاردن ولبنان . ويمثل لبنان حالة فريدة في المنطقة حيث كانت صادرات المصنوعات ، حتى في مستهل العقد الحالي ، اكثر اهمية الى حد كبير من صادرات السلع الاساسية ، واستمرت في الازدياد حتى بلغت نحو ٧٠ في المائة من مجموع عائدات التصدير في عام ١٩٧٤ . وفي النصف الاول من العقد ، ازادت ايضا حصة المصنوعات في مجموع صادرات الاردن من نحو ١٣ في المائة الى ٢٠ في المائة . ومن ناحية اخرى ، هبطت الحصة النسبية للمصنوعات في الجمهورية العربية السورية الى اقل من ٨ في المائة في عام ١٩٧٥ ، وجاء ذلك بصفة اساسية نتيجة لبروز النفط الخام في اواخر الستينات كبند هام وسريع التوسع من بنود الصادرات ، وأدى في الوقت نفسه الى التقليل من اعتماد البلاد على صادراتها التقليدية ، ولا سيما القطن (٢) .

ولعل اخطر العقبات التي تعرقل عملية تنويع الصادرات في المنطقة في اتجاه السلع المصنعة وشبه المصنعة ، هي تلك المتعلقة بضيق قاعدة الانتاج الصناعي والاتجاه المتطلع الى الداخل الذي اتخذته تنمية صناعة المصنوعات في المنطقة بصفة عامة وحتى وقت قريب . ويتصل بذلك توفر المنتجات ذات القدرة العاليه على التنافس من خارج المنطقة والممارسات التجارية التقييدية من جانب الشركات عبر الوطنية .

وتتعلق العقبة الرئيسية الثانية بامكانية الوصول الى الاسواق العالمية وخاصة اسواق البلدان المتقدمة النمو . ذلك أن الاجراء الدولي الرامي الى تيسير تصدير السلع المصنعة وشبه المصنعة

(١) يصدر الجزء الاكبر منها على شكل نفط خام ، عدا في الكويت والمملكة العربية

السعودية حيث تشكل منتجات النفط المكررة جانبها هاما نسبيا ، وفي البحرين تتألف صادرات المحروقات كلية من المنتجات المكررة .

(٢) كان النفط يمثل ٧٠ في المائة من قيمة الصادرات السورية في عام ١٩٧٥ .

الجدول ١٣ : تركيب الصادرات في بلدان غربي آسيا ،  
١٩٧٥ و ١٩٧٤، ١٩٧٠  
( بالنسب المئوية )

المصنوعات ( ت ن ت ٨ - ٥ ) *	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٠	النحروقات ( ت ن ت ٣ ) *	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٠	السلع الاساسية ( ت ن ت ٤ + ٢ + ١ + ٥ ) *	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٠
منطقة اللجنة (المجموع)	٠٠٠	٢٠	٣٥	٩٤٠	٩٦٥	١٩٧٤	١٩٧٥	٠٠٠	١٣	٤٨	٤٨
البحرين ( أ )	١٧٥	١٣٢	١٨٥	٨٠٩	٨٤٦	٧٥٣	١٧٧	٢١	٦٠	٦٠	٦٠
البن الديمقراطية (ب)	٣١	٢٧	٠٠٠	-	-	-	٩٦٩	٩٧٣	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
الصراق	٠	٠	(ج) ١٢	٩٨٥	٩٨٦(ج)	٩٤٢	٠٨	٠٨	(ج) ٤٤	٤٤	٤٤
الكويت ( د )	٠٠٠	٣٣	(ج) ٢٨	٠٠٠	٩٦٤(ج)	٩٥٨	٠٠٠	٠٤	(ج) ١٣	١٣	١٣
الاردن	٢٠٣	٢١٣(ج)	١٢٧	٠٦	٠٣(ج)	٠٤	٧٩٢	٧٨٥(ج)	٨٦٥	٨٦٥	٨٦٥
لبنان	٠٠٠	٦٩٨(د)	٥٩٥	٠٠٠	٠٤(ج)	٠٢	٠٠٠(د)	٢٩٩(د)	٤٠٣	٤٠٣	٤٠٣
عمان	-	-	-	٩٩٧	٩٩٨	٩٩١	٠٣	٠٢	٠٩	٠٩	٠٩
قطر ( د )	٢٨	١٥	٠٠٠	٩٧٢	٩٨٢	٩٦٤	٠١	٠١	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
السلطنة المغربية السعيدة	٠٠٠	٠٠٠	-	٩٩٨	٩٩٨(ج)	٩٩٨	٠٠٠	٠٠٠	(ج) ٠١	٠١	٠١
الجمهورية العربية السورية	٧٧	٨٠(ج)	١١٥	٧٠٣	٥٥٢(ج)	١٠٩	٢١٩	٣٦٨(ج)	٧٧٠	٧٧٠	٧٧٠
الامارات العربية المتحدة	-	-	٠٠٠	٩٩٩	٩٩٩	٠٠٠	-	-	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
اليمن	٠٠٠	٣٦(و)	٠٢	٠٠٠	-	(و) -	٠٠٠	٩٥٣(و)	٩٩٧	٩٩٧	٩٩٧

المصدر : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة ، استنادا الى البيانات المستقاة من مصادر وطنية وولية

\* ت ن ت = التصنيف النموذجي للتجارة الدولية  
 ( أ ) شاملة لسلع معدة اعيد تصديرها وامدادات السفن والطائرات  
 ( ب ) صادرات محلية باستثناء النفط  
 ( ج ) متوسط ١٩٦٨ - ١٩٧٠  
 ( د ) صادرات غير نفطية تتالف اساسا من سلع أعيد تصديرها  
 ( هـ ) متوسط ١٩٧١ - ١٩٧٣  
 ( و ) متوسط ١٩٦٩ - ١٩٧٠

من البلدان النامية الى اسواق البلدان المتقدمة النمو ، والذي توج بإدخال نظام الافضليات المعمم في بداية العقد الحالي ، قد بات ذا نفع مباشر هامشي فقط لبلدان المنطقة ، نظرا لما تفرضه البلدان الرئيسية المتبرعة من قيود على استعدادها لاستيراد بعض المنتجات ذات الاهمية التصديرية للمنطقة ( مثل المنسوجات ) ، والمركز غير الهام نسبيا للمصنوعات في تجارة الصادرات ، ولان قدرا ضئيلا للغاية من المصنوعات المصدرة قد تم تسويقه خارج المنطقة .

غير ان بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، لديها هي والبلدان النامية الاخرى ، في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف الراهنة التي تشمل كلا من السلع الاساسية والسلع المصنعة وكذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية امام التجارة ، فرصة للعمل من أجل تحسين امكانية وصول صادراتها الى اسواق شركائها الرئيسيين في التجارة . وتجدر الاشارة في هذا الشأن الى الاستنتاجات المستخلصة من دراسة اجريت مؤخرا حول " هيكل الحواجز التجارية التي تواجه المنتجات ذات الاهمية التصديرية لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في ثلاث اسواق متقدمة النمو " ( ١ ) . فقد وجد ان بلدان المنطقة سوف تواجه أعلى الحواجز الجمركية فيما يتعلق بالاغذية والتبغ والوقود المعدني والزيوت والدهون الحيوانية والنباتية والكيماويات وغيرها من المواد المصنعة المتنوعة في الاسواق الثلاث المتقدمة النمو التي شملتها الدراسة . كذلك تسود الاسواق الثلاث تدابير تقييدية غير جمركية بشأن الاغذية والنفط والمصنوعات . غير أن عددا ضئيلا للغاية من اصناف الصادرات الحالية يتعرض لتدابير غير جمركية ، تتمثل في التراخيص التقديرية على الاغلب . كما تم الانتهاء الى نتيجة تفيد ان من مصلحة بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا المشاركة في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف بصفة كفالة الحد من الحواجز التجارية امام الصادرات الفعلية والممكنة .

### جيم : التعاون الاقليمي والتكامل الاقتصادي

يتعلق مظهر التعاون الاقليمي الذي لاقى أكبر تأكيد حتى السنوات القليلة الماضية ، بتوسيع التبادل التجاري داخل المنطقة . ورغم جهود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وانشاء سوق عربية مشتركة ، لم يبلغ نمو التبادل التجاري المستوى المتوقع بل وكان مخيبا للآمال . ورغم ان قيمة التبادل التجاري بالدولارات داخل المنطقة قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا منذ اوائل العقد الحالي ، وازداد متوسط قيمة الصادرات من ٤.٠ مليار دولار في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٠ الى ٢١.١ مليار دولار في عام ١٩٧٥ ، وازدادت قيمة الواردات من ٥.٠ مليار دولار الى ٢٥.٠ مليار دولار في الفترة نفسها ، الا ان الانصبة المقابلة للصادرات والواردات من الناحية النسبية في التجارة الشاملة للمنطقة هبطت من ٧ الى ٣.٧ في المائة ومن ١٥ الى ١١ في المائة ( ٢ ) .

( ١ ) اعبر هذا المشروع الاقليمي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا بشأن " المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف " وتشمل المجتمع الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة واليابان .  
( ٢ ) لعلم من الجدير بالذكر ان التبادل التجاري داخل البلدان الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وفي السوق العربية المشتركة قد هبط بصفة عامة هبوطا كبيرا نسبيا . فقد هبطت الصادرات والواردات داخل السوق العربية المشتركة ، التي كانت تمثل ٤ و ٥ في المائة من تدفقات المجموعة ، على التوالي ، في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٠ ، الى ١.٦ و ١.٨ في المائة في عام ١٩٧٥ . وهبطت تدفقات التبادل التجاري المقابلة داخل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من ٥.٣ في المائة الى ١.٦ و ٢.٢ في المائة خلال الفترة نفسها .

وتوفر المنطقة منفذاً حديداً فقط لصادرات الاقتصادات النفطية، التي تعكس الأهمية الكبرى للنفط الذي يستهلك معظمه خارج المنطقة . وفي المقابل، ما زالت المنطقة سوقاً رئيسية لصادرات الاقتصادات غير النفطية، لا سيما الأردن ولبنان، والمنفذ الرئيسي لصادرات البلدان الاعضاء من السلع المصنعة وشبه المصنعة (١) .

وقدمت عدة تفسيرات لأداء التبادل التجاري المخيب للآمال داخل المنطقة، ومن بينها ضعف شبكات النقل، واختلاف الأنظمة الاقتصادية ومستويات التنمية، ونقص النقد الاجنبي، واستخدام الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والعلاقات التجارية الأكثر رعاية مع بلدان خارج المنطقة .

وأدى التقييم الموضوعي للأداء التجاري داخل المنطقة الى اقتراح أساليب جديدة . ويتمثل جوهر التغيير المقترح في الأسلوب في ادراك ان تنمية هيكل الانتاج وقاعدته على أسس تكاملية، هو الشرط الجوهرى لتوسيع التبادل التجاري داخل المنطقة (٢) . وقد انعكس ذلك الادراك في التحمس المتزايد للتعاون في ميدان الانتاج، ولا سيما من خلال ترويج المشاريع المشتركة . وفضلاً عن ذلك فان من المشجع ان ذلك يحدث في الوقت الذي تكس فيه عدة بلدان في المنطقة فائضاً من الاموال بمعدلات لم يسبق لها مثيل، ومن الممكن للمنطقة ان تهيب منفذاً طبيعياً لهذا الفائض . كذلك تصادفت هذه التطورات مع بدء عمليات المصرف الإنمائي الاقليمي الاول، وهو الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك مع توسيع وانشاء مؤسسات مالية وطنية للانماء تباشر عملياتها على نطاق اقليمي .

وربما لا يمكن التغلب على الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعترض سبيل الاسراع بالتنمية في البلدان الاعضاء الا في اطار اقليمي . وقد ازدادت احتمالات تحويل أوجه التكامل القائمة حالياً بين اقتصادات المنطقة الى مشاريع انتاجية، زيادة كبيرة، نتيجة للتطورات الاخيرة التي شملت صناعة النفط . ذلك ان الارتفاع الحاد الذي حدث في ايرادات النفط قد حقق فائضاً مالياً للبلدان الرئيسية المنتجة للنفط، ولا شك ان من الممكن الجمع على نحو مفيد بين جزء منه وبين الموارد البشرية والزراعية والمعدنية وغيرها من الموارد المتوفرة في أماكن اخرى في المنطقة .

وبالإضافة الى الناحية المالية، فقد اتجه التعاون بين البلدان الاعضاء بصفة رئيسية الى انشاء مؤسسات ومشاريع جديدة وتعزيز المؤسسات والمشاريع القائمة التي تستهدف تعزيز التعاون والتكامل في المجال الاقتصادي على الصعيد الاقليمي، واقامة مشاريع مشتركة، وكذلك عقد اتفاقات للتعاون .

(١) تم في عام ١٩٧٥ تسويق ثلث صادرات الاردن وخمسي صادرات لبنان داخل المنطقة . وبالنسبة للواردات، زودت المنطقة البحرين بنصف وارداتها واليمن الديمقراطية بربع وارداتها في عام ١٩٧٥، والاردن بـ ١٧ في المائة، والبلدان الباقية بالعشر في المتوسط ( باستثناء العراق والكويت وعمان حيث كان نصيب المنطقة في الواردات اقل من ٥ في المائة ) .

(٢) بغية تحقيق توسع اكثر سرعة في التبادل التجاري داخل المنطقة عما هو قائم حالياً، يجري الان اعداد دراسات حول تدابير إزالة الحواجز امام التجارة المتبادلة، مثل انشاء حصص من النقد الاجنبي لكل دولة لتمويل التجارة المتبادلة بدلاً من التجارة الناحية عن اتفاقات ثنائية، وصياغة نظام يمكن بموجبه منح تصريح مؤقت بفرض قيود استثنائية على التجارة، وانشاء جهاز لتسوية المنازعات، وقيام كل د ولتين انشاء مكاتب تجارية لها في اراضي الدول الاخرى، الخ . وتم اعداد مشروع قائمة مشتركة بالتعريفات الجمركية وهناك اقتراح بانشاء ادارة مركزية للجمارك، يتم بواسطتها انشاء تعريفات جمركية خارجية مشتركة وتوزيع ايرادات الجمارك بالتساوي على الدول الاعضاء، ولكن اعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم يوافقوا بعد على ذلك .

وفي مجال بناء المؤسسات ، حدث تطور هام هو انشاء صندوق النقد العربي برأس مال ابتدائي قدره ٢٥٠ مليون وحدة دينار عربي ( ٧٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة ) . وأهداف الصندوق هي حماية عملات الدول الاعضاء ، والمساعدة على مواجهة العجز في ميزان المدفوعات ، وتقديم اموال للتنمية باسعار فائدة منخفضة . وثمة تطور هام آخر في هذا المجال هو زيادة رأس مال الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي أربعة اضعاف ليصبح ٤٠٠ مليون دينار كويتي .

و تم اثناء الفترة المستعرضة انشاء عدة مشاريع مشتركة في مجالات المؤسسات المالية والنقل البحري والنفط والثروة الحيوانية والتعدين واناء المصنوعات ، وشمل ذلك قدرا كبيرا من الاستثمارات . ويأتي الحافز الى انشاء المشاريع المشتركة بصفة عامة من الحكومات والمنظمات المشتركة بين الحكومات ( مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ) ، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .

وثمة مظهر آخر من مظاهر التعاون الاقليمي هو عقد عدد من الاتفاقات الثنائية للتجارة والتعاون ، من بينها اتفاق حول التنسيق والتعاون بين الاردن والجمهورية العربية السورية ، يشمل المشاريع الصناعية المشتركة ، والاعفاءات الضريبية المتبادلة ، وانشاء منطقة صناعية حرة عند الحدود ، والربط بين شبكات الكهرباء ، الخ . ومن بينها ايضا اتفاق التعاون التقني والاقتصادي وپروتوكول تنمية التجارة بين العراق والاردن ، وكذلك الاتفاق بين البحرين والمملكة العربية السعودية لاناء ودعم علاقتهما الاقتصادية والتجارية من خلال تعزيز مشاريع الانماء المشتركة ، ومنح رؤوس الاموال التي يستثمرها كل من البلدين في البلد الآخر نفس المركز الذي لرؤوس الاموال الوطنية ، واعفاء بعض المنتجات من الرسوم الجمركية وتوحيد الاجراءات الجمركية ، واتفاق بين الكويت والجمهورية العربية السورية للتعاون في مشاريع الانماء والتشييد والاسكان في الجمهورية العربية السورية ويشمل استثمارا قدره ٢٠٠ مليون دولار .

واخيرا في المجال الهام المتعلق بتنسيق الخطط وتناسقها ، اوصت اللجنة الفرعية للتخطيط امانة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بوضع جدول زمني لتحقيق تنسيق الخطط وتناسقها بين البلدان العربية اعتبارا من عام ١٩٨١ .

وقد تعمق التعاون بين الدول الاعضاء في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبين البلدان النامية والمتقدمة في النمو في المناطق الاخرى خلال الفترة المستعرضة . وكان التحرك الناجح نحو سيطرة البلدان الاعضاء المنتجة للنفط على مواردها النفطية وما صاحب ذلك من ارتفاع حاد في مواردها المالية ، مفيدا في تشجيع التعاون المشترك بين المناطق وامكان توثيقه . ويفلب على هذا التعاون حتى الان الطابع المالي ( ١ ) . غير انه يجري باستمرار بحث

( ١ ) في الفترة بين كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ وحزيران /يونيو ١٩٧٥ ، بلغت قيمة التدفقات التيسيرية وغير التيسيرية التي التزمت بها تجاه البلدان النامية والمؤسسات المتعددة الاطراف خمسة بلدان منتجة للنفط من اعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط ( وهي الامارات العربية المتحدة والعراق وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية ) ١٧٢٤٤ مليار دولار من بينها ١١٨٥ مليار دولار كانت ذات طابع ثنائي و ٩٠٠ مليار ولا ركنت متعددة الاطراف . غير ان مجموع الانفاقات بلغ فقط ٨٧٩ مليار ولا من بينها ١٥٠ مليار ولا ركنت ذات طابع ثنائي و ٣٢٨ مليار ولا ركنت متعددة الاطراف . ( انظر : الاونكتاد ، TD/ 192/ Supp. 1 ، الجدول ٦ ، الصفحة ٦٣ ) .

والتماس سبل جديدة لتوسيع نطاق هذا التعاون وتعميقه .

وقامت بلدان المنطقة ، في محاولة لاقامة روابط وتعاون اوثق مع المناطق الاخرى ، بدور فعال في اطار الحوار العربي الافريقي . غير ان هذه الجهود لم تقتصر على العلاقات مع البلدان النامية ، ولكنها امتدت لتشمل ايضا البلدان المتقدمة النمو . وعقدت عدة اجتماعات ، تضم خبراء عرب واوروبيين ، في اطار الحوار العربي - الاوروبي المتعلق بالتعاون في ميادين الصناعة والمرافق الاساسية والزراعة والتنمية الريفية والتعاون المالي والتجارة والتعاون العلمي والتكنولوجي والتعاون الثقافي والمسائل المتعلقة بالعمل والشؤون الاجتماعية . ويعكس عدم التوصل الى نتائج عملية حتى الان الاختلاف في المنطلقات التي تستند اليها نظرة الجانبين الى الحوار ، ان الجانب العربي يعلق اهمية اساسية على الجوانب السياسية للحوار في حين يعلق الجانب الاوروبي قدرا اكبر من الاهمية على الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

رابعا : الاهداف الاجتماعية وانماء الموارد البشرية

ألف : الخدمات الاجتماعية والرفاه الاجتماعي

شهدت الفترة المستعرضة تقديما ملموسا في المنطقة في اتجاه تحقيق الاهداف التي وضعتها الاستراتيجية الانمائية الدولية في الميدان الاجتماعي ( ١ ) . وخصصت الحكومات مزيدا من الموارد للمقطاعات الاجتماعية ، كما شجعت ايضا في عدة حالات النشاطات التي تقوم بها الوكالات غير الحكومية . وتحققت الانجازات الرئيسية في الميدان الاجتماعي في مجالي التعليم والصحة . واتسم الرفاه الاجتماعي ببعض التلكؤ ، بسبب النقص في البرامج والموظفين المدربين .

وتحقق التقدم الاكثر اثارا للاعجاب في مجال التعليم ، حيث اقتربت بلدان عديدة من بلوغ هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية وهو الحاق كل الاطفال الذين هم في سن الدراسة الابتدائية بالمدارس . ومع ذلك لا زالت المدارس الابتدائية في بعض البلدان تستوعب اقل من نسبة ٥٠ بالمائة من تلك الفئة . والمشاكل الرئيسية التي تواجه هذه البلدان هي النقص في المدرسين ، خصوصا المدرسين المدربين ، بالاضافة الى النقص في الكتب المدرسية ومواد التعليم . ويرتبط التخفيض التدريجي لنسبة الأمية بين الراشدين ( ٢ ) بتوسيع نطاق المرافق التربوية . ومع ذلك فان عملية تقايص الأمية لا تزال تسير ببطء .

---

( ١ ) شكل لبنان استثناء على استمرار التقدم في هذا الاتجاه ، حيث أدت الاضطرابات الاهلية الى انتشار البطالة على نطاق واسع واقفال كل المدارس تقريبا وتعطل الخدمات المجتمعية .

( ٢ ) استطاع العراق مثلا ان يخفض عدد الاميين بين الراشدين الذكور من نسبة ٦١ بالمائة في عام ١٩٧٠ الى نسبة ٥٨ بالمائة في عام ١٩٧٥ .

واستمرت الزيادة في دخول التلاميذ الى المدارس الثانوية، وحقق العديد من البلدان المنتجة النفط، لا سيما الكويت، تقدماً سريعاً في هذا المجال. ومع ذلك لا تزال معدلات الالتحاق بالصفوف الثانوية متدنية، الامر الذي يعكس المادة المتبعة في الانقطاع عن الدراسة بعد انجاز المرحلة الابتدائية. واستطاعت البلدان الاكثر تطوراً في المنطقة ان تبقي على نسبة أعلى من التلاميذ الذين هم في سن الدراسة الثانوية في المدارس. ويتزايد الاقبال على المدارس الثانوية "الأكاديمية" عوضاً عن الاقبال على التعليم المهني والتقني الذي تدعو الحاجة اليه بالحاح.

وفي ميدان العناية الصحية، استطاعت بعض البلدان ان تحقق تقدماً كبيراً، بتقديم العناية الطبية لكل المواطنين مقابل كلفة ضئيلة او بدون مقابل. وقد أمكن تحقيق ذلك حيثما توفرت الموارد المالية وكان عدد السكان ضئيلاً نسبياً، وحيثما لا تؤثر العوائق الجغرافية على تقديم العناية الصحية (١).

وواجهت بلدان اخرى في المنطقة، ذات كثافة سكانية كبيرة نسبياً وارض جبلية، بعض الصعوبات في توسيع نطاق القطاع الصحي، لناحية التدابير الصحية الوقائية والملاحية على حد سواء (٢). وهناك نقص حاد للغاية في مجال الموظفين الطبيين المدربين، سواء على المستوى العالي ام على المستوى المتوسط. والاتجاه السائد هو ان البلدان الاعضاء ذات الدخل المنخفض غالباً ما تفقد اولئك الموظفين الطبيين حال انجاز تدريبهم، في حين تعتمد بلدان اخرى اعتماداً كبيراً على الموظفين القادمين من بلدان خارج المنطقة.

وفي عدد من البلدان، تم انشاء مجمعات طبية رئيسية لتوفير مراكز التعليم الطبي ولتكون ايضاً نقاطاً لنشر الافكار الجديدة في مجال الطب الوقائي والعلاجي (٣). ولهذه المراكز اثر اجتماعي هام في زيادة الوعي بأهمية العناية الطبية وفي الابقاء على مستويات عالية من الخدمة.

ولا تزال احتياجات المنطقة ملحة في ميدان الاسكان. ومع ذلك تجدر الاشارة الى انجازات رئيسية اربعة هي (أ) الزيادات الكبيرة في الموارد المالية المخصصة لبرامج الاسكان وللمصارف العقارية التي اسفرت عن اتساع نطاق العمل في حقل البناء، و (ب) اتساع نطاق صناعة واستعمال عناصر البناء الجاهزة (٤)، و (ج) تحسن ادارة برامج الاسكان، الناتج بالدرجة الاولى عن تحسن تدريب الموظفين، و (د) الشروع في مشاريع اسكان واسعة النطاق للمناطق الريفية.

---

(١) في البحرين مثلاً بلغت نسبة أسرة المستشفيات الى عدد السكان اربع أسرة لكل الف شخص

في عام ١٩٧٤، وهو انجاز مرموق.

(٢) في اليمن الديمقراطية بلغت نسبة الاسرة الى عدد السكان ١٤٤ سرير لكل ١٠٠٠ شخص

في عام ١٩٧٤. وفي المملكة العربية السعودية يرتقب ان تبلغ هذه النسبة ٢٥٥ سرير لكل ١٠٠٠ شخص

في عام ١٩٧٩.

(٣) ومن الامثلة على ذلك مركز الملك فيصل الطبي الجديد في المملكة العربية السعودية.

(٤) لقد انشأ العراق اربعة مصانع جديدة لهذا الغرض كما انشئت مصانع جديدة

مماثلة في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وعمان.

و تسعى بلدان المنطقة الى تحسين المستويات المعيشية الريفية بايلائها مزيدا من الاهتمام للجوانب الاجتماعية في الانماء الريفي، وذلك من خلال تدابير مثل تأسيس التعاونيات الزراعية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والتخطيط الاستيطاني الريفي. و تتخذ هذه التدابير في بعض الحالات شكل خطة انماية ريفية متكاملة، مثل خطة انماء وادي الاردن، ومشروع الانماء الريفي للمناطق الشمالية في اليمن الديمقراطية والمديد من المشاريع في العراق. واتجه الاهتمام ايضا الى المزيد من المشاركة السكانية في مشاريع الانماء الريفية. وفي اليمن اشتركت هيئات التطوير المحلية اشتركا كليا في انماء مناطقها الريفية، وذلك عن طريق اقتراح المشاريع والبرامج وادارتها.

و كان لتوسيع نطاق الخدمات التعليمية والصحية تأثيرا ملاما على رفاهية الاطفال. واهتمت الحكومات ايضا بمجالات هامة مثل برامج التغذية والاطعام. و برغم عدم توفر احصاءات عن وفيات الاطفال، يعتقد بان هذا المعدل قد انخفض بشكل متواصل.

و اتجهت برامج الشباب الى التركيز على الرياضة البدنية و على زيادة الوعي السياسي. واستفاد الشباب من توسيع نطاق التعليم الثانوي والعالي، ولكن لم تعلق أهمية كافية على احتياجات الشباب خارج المدرسة لا سيما في مجال العمالة. و انشأت غالبية بلدان المنطقة وزارة معنية، جزئيا على الاقل، بشؤون الشباب. و استمر احرار التقدم في مجال ادماج النساء في الجهود الانماية، وحققت بعض البلدان انجازات قياسية هامة، لا سيما في ميدان التعليم (١). كما اخذت المرأة تدخل مجالات العمل المجزي باعداد كبيرة. غير ان المعدلات الاجمالية لهذه المشاركة لا تزال منخفضة.

### باء: انماء الموارد البشرية

لم توضع سياسات وطنية في ميدان انماء الموارد البشرية في بلدان المنطقة، رغم اتخاذ خطوات هامة في هذا الاتجاه. وقد انشئت مكاتب حكومية تعنى بمجالات محددة مثل شؤون المرأة وأولكت اليها في بعض الحالات مهمة صياغة السياسة العامة. ومع ذلك، يبقى ان توضع هذه السياسات وتترجم الى برامج ومشاريع من اجل تحقيق مفهوم متكامل لانماء الموارد البشرية. وفي ذات الوقت تعكس النفقات العامة التزاما قويا بتحسين الموارد البشرية (٢).

(١) ارتفع عدد الفتيات في التعليم الثانوي في الجمهورية العربية السورية من ١٧ ٣٣٠ فتاة في عام ١٩٧٠ الى ٣٠ ٣٣٠ فتاة في عام ١٩٧٤، اي بزيادة قدرها ٧٥ بالمائة في مدى اربع سنوات. وفي اليمن، حيث تبذل الجهود من اجل انشاء نظام تعليمي، ازداد عدد الفتيات في المدارس الابتدائية من ٢٦٣ ٨ فتاة في ١٩٧٠/١٩٧١ الى ٢٢ ٧٨٨ فتاة في ١٩٧٤/١٩٧٥.

(٢) في قطر مثلا تزايد عدد المدرسين على كل مستويات التعليم بسرعة تفوق حتى تزايد عدد الطلاب. وتشكل ميزانية التعليم خيرا دليلا على هذا التركيز المفيد.



و ثمة اربع قضايا رئيسية في السياسة العامة تتصل بانماء الموارد البشرية وتستعري اهتماما خاصا . واولى هذه القضايا هي الربط بين البرامج التعليمية وبين العمالة واحتياجات الاقتصاد الوطني . وفي كل البلد ان تقريبا ، تتبع توسيع التعليم النمط التقليدي من المدرسة الثانوية الى الجامعة ، دون اعارة الاهتمام الكافي سواء للتدريب التقني والمهني أم للبرامج على المستوى الجامعي في الميادين العلمية والتطبيقية . ويمكن علاج هذه الحالة عن طريق السياسات والخطط التي توضع على الصعيد الاقليمي وليس على الصعيد الوطني . وبهذه الطريقة يمكن ادراج الاحتياجات والبرامج الوطنية الخاصة في عداد الاحتياجات الاقليمية الشاملة . وقد شهدت السنوات الاخيرة عددا من المبادرات على الصعيد الاقليمي ، بما في ذلك عقد الحلقات الدراسية والاجتماعات المشتركة بين الحكومات . ومن شأن القيام بالمزيد من الاعمال على الصعيد الاقليمي ان يمتن البلدان الاعضاء من معالجة مشاكل البطالة بين تاركي المدارس والعمالة الناقصة بين خريجي المدارس والجامعات بشكل اكثر فعالية .

والقضية الثانية ، بين قضايا السياسة العامة تتعلق بالتفاوت في الانماء بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية . و تعاول بعض بلدان المنطقة تقليص هذا التباين باعارة أهمية متزايدة للانماء الريفي . ومع ذلك يجدر التنويه بان الانماء الريفي ينبغي ان يهتم بالابعاد الاجتماعية والزراعية على حد سواء . ويجب ان تعود زيادة الانتاجية بالنفع على المنتجين ، ويمكن ان يتحقق ذلك على افضل وجه من خلال سياسة عامة للانماء الريفي المتكامل . ومن بين بلدان المنطقة التي تباشر حاليا تطبيق مفهوم متكامل ، الاردن والجمهورية العربية السورية والعراق واليمن الديمقراطية .

و تتناول القضية الثالثة في السياسة العامة ، تحسين البيئة البشرية . وقد تطرقت بلدان المنطقة الى هذه المسألة بطريقة جزئية ، وعلى سبيل المثال من خلال التخطيط الحضري او اعتماد تدابير لمكافحة التلوث على الصعيد المحلي . ولكن تحسين ظروف البيئة ينبغي ان يعالج على مستوى أعلى ، عن طريق سياسة عامة جيدة الاعداد وبواسطة آلية ادارية مناسبة .

اما القضية الرابعة في السياسة العامة ، فهي تتناول الدور المناسب لبرامج الرفاه الاجتماعي : الالهية الواجب ايلؤها للتدابير العلاجية وللتدابير الوقائية وللنشاطات الانمائية . وتحتمل التدابير العلاجية مكانة في كل الخطط القطرية ، وذلك عن طريق المساعدة المقدمة للفئات والافراد المحرومين . و يتزايد الادراك بوجوب الجمع بين التدابير العلاجية وبين النشاطات الانمائية ، مثل برامج التدريب او اعادة التدريب ، وبينها وبين التدابير الوقائية في ميادين مثل مرافق الاسكان والمرافق المجتمعية المطورة .

### جيم : العمالة وتوزيع الدخل

يشكل المستوى المتدني لاشتراك السكان في قوة العمل احد الملامح الهامة لحالة العمالة في المنطقة . وبروحه الاجمال ، لم يتحسن هذا الاشتراك اثناء النصف الاول من العقد الحالي ، وكان راما تغطي معدله نسبة ٢٥ بالمائة من مجموع السكان ، وذلك مقابل متوسط معدلات يقدر بحوالي ٤٥ بالمائة في البلدان الصناعية و ٤١ بالمائة في البلدان النامية في عام ١٩٧٠ . ومن شأن هذا المعدل المتدني للاشتراك في النشاط الاقتصادي الوطني ان يبرز فقط نطاق مشكلة النقص في استعمال القوى البشرية في المنطقة .

ان حجم قوة العمل بتجسيده الزيادات في حجم السكان الذين بلغوا سن العمل والزيادات في معدلات اشتراك النساء في بعض بلدان المنطقة ، قد حقق نموا بمعدلات مرتفعة نسبيا . غير ان ذلك لم يترك اثرا ملحوظا على مستوى معدلات اشتراك السكان في النشاط الاقتصادي . ففي البلدان المنتجة للنفط مثلا ، نتجت المعدلات المرتفعة في نمو قوة العمل بصورة رئيسية عن تدفق العمال المهاجرين . ولكن معدلات اشتراك السكان المحليين في هذه البلدان تكاد لا تتجاوز نسبة ٢٠ بالمائة .

ومن ناحية النشاط الاقتصادي الواسع النطاق ، تتميز بلدان المنطقة غير المنتجة للنفط عموما بتجمع قسم كبير من قوة العمل لديها في القطاع الزراعي . وقد تبدلت هذه الصورة بعض الشيء في غضون السنوات الاخيرة . وبرغم النزوح المتزايد من المناطق الريفية ، ظل حجم قوة العمل في الزراعة ينمو بسرعة ، وارتفعت حصته في الحجم الاجمالي لقوة العمل في عدد من البلدان . ويبين هذا الاتجاه ، المرجح ان يستمر في المستقبل ، ان النمو الاجمالي في قوة العمل الزراعية كان نتيجة للنمو الديمغرافي ، وهو لا يعكس ارتفاعا في مستويات العمالة .

وينطوي القطاع الثانوي على النشاطات الحديثة ، وهو يعتبر على العموم القطاع الرئيسي للنمو الاقتصادي . وبرغم النمو المطلق الذي حققته العمالة في هذا القطاع في البلدان قيد الدراسة ، فقد كانت حصة هذا القطاع في قوة العمل اما ثابتة او انها حققت زيادات معتدلة فقط . وفي مجال النشاطات الصناعية ، نادرا ما تتخطى حصة العمالة نسبة ١٤ بالمائة ، وهو ما يشكل دليلا واضحا على ان الانشطة الصناعية في هذه البلدان لم يتمكن من استيعاب نسبة مئوية متزايدة من قوة العمل . وعلى العكس من ذلك ، ففي بعض البلدان المنتجة للنفط ، رافق انماء الصناعة النفطية انخفاض في حجم العمالة .

وكان انماء القطاع الثانوي ، من حيث كونه مولدا للفرص العمالة ، مخرجا للامال في ضوء الجهود المتزايدة الموجهة نحو التصنيع . وقد ساهمت عوامل عدة في هذا الامر . وأول هذه العوامل هو ان القسم الاكبر من السلع الصناعية المستعملة ظل يستورد من خارج المنطقة . ويمكن العامل الثاني في واقع ان اعتماد طرق الانتاج المعتمدة على كثافة استعمال رأس المال قد حدد من الطاقة الاستيعابية للعمالة في هذا القطاع . والعامل الثالث هو تدني متوسط المهارات ، لا سيما في الزراعة ، لدرجة تحول دون استيعاب القطاع الصناعي لفائض العرض من القوى البشرية .

وبالمقابل مع ذلك ، فقد ارتفعت العمالة في القطاع الثالث ، الخدمات ، بسرعة وفي كل البلدان . ويعود السبب في ذلك من جهة الى سلسلة النشاطات التي تكوّن هذا القطاع وسهولة الدخول اليه ، ومن جهة ثانية الى هجرة الفائض من العمال الزراعيين الذين لم تتمكن الصناعات الحديثة من استيعابهم . وقد أدى ذلك الى تشكل تجمعات في القطاع الحضري ، تتميز بانتشار النشاطات غير المنظمة وغير المحددة على نطاق واسع ، التي تؤلف جزءاً كبيراً من العمالة الناقصة . وهكذا فان نمو حصة الخدمات من مجموع قوة العمل ، لا يمكن ان يعتبر دليلاً على حصول نمو حقيقي في معيار العمالة الانتاجية ، وهو ليس نتيجة حدوث تطورات على الطلب الفعلي .

ان المعدل المنخفض لاشتراك السكان في النشاط الاقتصادي ، وانتشار العمالة الناقصة ، وسرعة التطور في اكتساب النساء للمعارف العلمية ، التي ستدفع بالمزيد من النساء للبحث عن العمل ، بالإضافة الى الضغوط التضخمية ، التي ستشكل ايضاً عامل دفع يحفز النساء الى التماس اعمال خارج المنزل ، ستمارس الضغط من اجل رفع المستوى العام للعمالة في بلدان غربي آسيا . ومن اجل مواجهة هذا الوضع ، ينبغي وضع خطط شاملة وطويلة الاجل من اجل رفع المستوى العام للعمالة . ويفترض في هذه الخطط ان تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطط الانماء الوطنية الشاملة ، وان يصبح تشجيع العمالة احد الاهداف الرئيسية . ومن ثم ينبغي صياغة سياسات عمالة وطنية متكاملة ومحددة المعالم ومتوافقة مع الاهداف المرسومة . ويفترض في هذه السياسات ان تنطوي على اعمال وتدابير تتناول على حد سواء جانبي العرض والطلب في مشكلة العمالة ، وان يكون من اهدافها اتخاذ التدابير الفعلية المؤدية الى الحد من تدفق عرض القوى البشرية وزيادة الطلب على قوة العمل . وبالإضافة الى ذلك ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة من اجل تحسين جمع البيانات عن قوة العمل وتصنيفها وتحليلها ، الامر الذي يشكل شرطاً أساسياً للتخطيط والتنفيذ الفعالين .

وثمة اعتقاد سائد بان هناك منهجين من اجل تحقيق توزيع افضل للدخل ، وذلك عن طريق تحقيق معدلات نمو عالية في غضون فترة طويلة من الوقت دون تغيير نمط توزيع الدخل الحالي ، و/او عن طريق اعادة توزيع الدخل . ولا تشكل بلدان المنطقة استثناءً من هذا النمط العام .

وفي البلدان الغنية المنتجة للنفط تركز الاعتماد على تحقيق النمو السريع من اجل تحسين توزيع الثروة الوطنية وتنفيذ السياسات التي تؤثر بصورة غير مباشرة على توزيع الدخل ، مثل التعليم المجاني والعناية الصحية والاسكان . وتقوم الجمهورية العربية السورية والعراق بتنفيذ سياسات اكثر نشاطاً لاعادة توزيع الدخل ، في حين لا تتوفر لدى الاردن ولبنان سياسات واضحة في هذا المجال وهما يعتمدان في تحسين مستويات المعيشة على رفع متوسط مستويات الدخل . اما البلدان الاكثر فقراً في المنطقة ، كاليمين واليمن الديمقراطية ، فقد اتبعت طرقاً مختلفة كلياً في هذا المجال . ولم تقم الاولى حتى الان بتحديد سياسة واضحة لتوزيع الدخل ، في حين يبدو أن الثانية قد اختارت اعادة توزيع الدخل كوسيلة لتحسين توزيع الثروة الوطنية .

وبما ان الاولويات في غالبية المنشورات الاحصائية لا زالت توضع وفقاً لمستلزمات البيانات التي تتطلبها استراتيجية انمائية تتجه نحو النمو ، لا يتوفر الا القليل من المعلومات عن توزيع الدخل في بلدان غربي آسيا ، الامر الذي لا يسمح باجراء تقييم مفيد للتقدم . ومع ذلك تشير المعلومات المتفرقة الى ان حصة الفئة الاكثر فقراً من السكان البالغة عشرين بالمائة في لبنان ، قد بلغت ٤ بالمائة من الدخل الوطني في عام ١٩٧٠ ، والى ان حصة الفئة الدنيا البالغة ٤ بالمائة من السكان في العراق ، قد بلغت ٧٢ بالمائة من الدخل الوطني .

وتقدم المداخيل المتدنية اصلا للفرد من السكان في عدة بلدان من المنطقة دليلا على الحدود التي تفرضها طريقة استراتيجية الانماء في اتجاه النمو على تحسين توزيع الدخل بين السكان . وعلى وجه العموم ، والى حين توفر معلومات أدق وموضع ثقة اكبر ، لا يبدو و ممكنا تحقيق توزيع افضل للدخل فقط عن طريق تسريع النمو الاقتصادي . وينبغي ان ترافق ذلك سياسة لاعادة توزيع الدخل تتوافق مع الظروف والمستلزمات الخاصة لكل بلد بمفرده .

### خامسا : العلم والتكنولوجيا

لقد ظلت مشاركة العالم النامي في وضع معالم نظام البراءات الدولي وتشغيله مشاركة هامشية اثناء النصف الاول من العقد الحالي . ولا توجد ارقام عن عدد البراءات المسجلة في بلدان المنطقة ، ولكننا نستطيع ان ننطلق من مجموع عدد البراءات التي يملكها العالم النامي لكي نتبين ان عددها ضئيل للغاية ( ١ ) .

ان المعلومات المتوفرة عن البراءات وادارتها في المنطقة قليلة جدا ، وذلك لانه ما من بلد من البلدان الاعضاء تم فيه بطريقة منهجية ومعقدة جمع وتصنيف وتحليل البيانات عن البراءات اللازمة لتقييم عمل نظام البراءات الدولي بمجمعه او لتقييم الممارسات الوطنية بشكل خاص . ولا تتوفر حتى الان لدى الامارات العربية المتحدة وعمان والمملكة العربية السعودية واليمن واليمن الديمقراطية قوانين براءات وطنية . وعلى الرغم من ذلك يمنح البعض منها الحماية من خلال أنظمة تسجيل البراءات الممنوحة في الخارج . وبالإضافة الى ذلك لم توقع الدول الاعضاء ، باستثناء الاردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ، على اتفاقية باريس ( ٢ ) .

ومهما يكن من أمر فمن المتوقع ان تشارك بلدان المنطقة مشاركة نشيطة في عملية التنقيح الحالية لاتفاقية باريس ، وانه بنتيجة ذلك ستنضم بلدان جديدة الى الاتحاد الدولي . وتلعب بلدان المنطقة ايضا دورا متزايدا الحيوية في النشاطات المتصلة بحماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا التي تقوم بها المنظمات الدولية والاقليمية مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ومركز الانماء الصناعي للدول العربية .

وهكذا ، فان الاتجاهات الاجمالية الحديثة في مجال انماء البراءات ، بما في ذلك انشاء مكاتب للملكية الصناعية تعمل كصادر للمعلومات التكنولوجية ، والتفكيرات في ادارة الاختراعات وحماية حقوق المخترعين ، قد اخذت في الاعتبار في " القانون النموذجي للاختراعات في الدول العربية " ، الذي أعد من قبل مركز الانماء الصناعي للدول العربية بالتعاون مع المنظمة

( ١ ) منحت البلدان النامية نسبة ٦ بالمئة تقريبا من مجموع البراءات البالغ ٣٥ مليون براءة . ومن أصل هذه النسبة هناك . . . ٣٥ براءة فقط يمتلكها اشخاص من ابناء البلدان النامية .

( ٢ ) الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية الذي تأسس في عام ١٨٨٣ .

العالمية للملكية الفكرية، (١) والذي نشره المركز في عام ١٩٧٤ . وقام بعض بلدان المنطقة بإنشاء مثل هذه المكاتب ، وهي تقوم في الوقت الراهن وعلى أساس كل حالة بمفرد ها بمعالجة مختلف جوانب الملكية الفكرية . وهي تقوم بذلك في حالات كثيرة من خلال وزارات الصناعة والتجارة او المصارف المركزية لديها . ومهما يكن من امر فمن خلال تزايد اشتراك هذه البلدان في النشاطات الدولية في هذا الميدان يتوقع منها ان تقوم بوضع تشريع للبراءات وان تنشئ مكاتب للملكية الصناعية في غضون السنوات القادمة .

وقد اصحت بلدان المنطقة ، من خلال مجموعة ال ٧٧ ، مهتمة بنشاط اكبر ومعنية بالجهود الدولية الراهنة من اجل وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا .

وعلى الصعيد الاقليمي قام مؤتمر وزراء الدول العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا في الانماء ، الذي عقد في الرباط ، المغرب ، بين ١٦ و ٢٦ آب / اغسطس ١٩٧٦ بمراجعة حماية الملكية الفكرية وعلاقتها بنقل التكنولوجيا في الدول العربية ، واعرب ايضا عن الحاجة الى المزيد من الجهود التي تبذلها الدول العربية في مختلف الانشطة الدولية ، وكذلك الحاجة الى بذل الجهود التعاونية الاقليمية في هذا الميدان . وقد حددت اولويات العمل على الصعيد الوطني على الشكل التالي :

- اصدار او تطوير التشريع الوطني المتعلق بحماية الملكية الصناعية ، مع اخذ الاحتياجات المحلية والاقليمية والعلاقات مع البلدان المصنعة بعين الاعتبار ، واستلهم القوانين النموذجية التي أعدتها مركز الانماء الصناعي للدول العربية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية .

- انشاء او اعادة تنظيم الهيئات الوطنية المسؤولة عن حماية الملكية الصناعية .

- تدريب الموظفين الاختصاصيين في ميدان حماية الملكية الصناعية عن طريق ادخال المواد الدراسية ذات الصلة في التعليم العالي .

ومن أجل الاسراع في تنفيذ التوصيات الآتية الذكر ، قرر المؤتمر ان يتخذ التدابير

التالية على الصعيد الاقليمي :

- القيام ابتداءً من عام ١٩٧٧ بتنظيم الاجتماعات العادية لرؤساء الهيئات الوطنية المسؤولة عن حماية الملكية الصناعية ، بغية تنسيق العمل الوطني .

- تأسيس لجنة من الخبراء العرب لدراسة امكانية انشاء جهاز اقليمي عربي لحماية الملكية الصناعية .

(١) وبالإضافة الى ذلك ، تقوم المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الوقت الحاضر باعداد قانون نموذجي جديد للاختراعات والمعرفة في البلدان النامية ، ويجرى التركيز فيه بصفة خاصة على وظائف مكاتب الملكية الصناعية باعتبارها مراكز لجمع المعلومات التكنولوجية ونشرها . ومن المتوقع اصدار هذا القانون النموذجي الجديد في عام ١٩٧٧ .

ومن المتوقع على الصعيد الاقليمي ايضا ان تشترك بلدان المنطقة اشتراكا نشيطا في البرنامج التعاوني المشترك بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الهادف الى احتمال انشاء مركز او شبكة لنقل وتطوير التكنولوجيا في غربي آسيا . وسوف تتضمن النشاطات في هذا المجال بين امور اخرى ، القيام بعمليات مسح للممارسات والسياسات الوطنية ، وللدعم المؤسسي وللدورات التدريبية وللخدمات الاستشارية .

### سادسا : التخطيط الانمائي

اشاء النصف الاول من هذا العقد تزايد ادراك المنطقة بان الانماء يجب ان يكون عملية شاملة ومتكاملة وينبغي الا يقتصر على مجرد الشروع في المشاريع . وقد شكل اعتماد هذه البلدان المتزايد على التخطيط الشامل باعتباره طريقة للانماء ، احد جوانب هذا الادراك . ويتناول جانب آخر الجهود المبذولة من اجل تعزيز او انشاء مؤسسات لدفع عجلة الانماء ، مثل تحديث الهياكل الادارية والتشريعية وتمديد الانظمة التعليمية بشكل يتوافق مع اهداف ومستلزمات الانماء .

وتسير بلدان عديدة في المنطقة قدما في تنفيذ برامج انمائية يمتد نطاقها الى ما بعد النصف الثاني من العقد الحالي ( الاردن والجمهورية العربية السورية والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن الديمقراطية ) .

ويبلغ مجموع قيمة الاستثمارات المرتقبة للانماء الاقتصادي والاجتماعي في الخطة الخمسية الاردنية ( ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ) ٧٦٥ مليون دينار اردني ، وهي تتوزع بالتساوي بين القطاعين الخاص والعام . ويتضح من التخصيصات المقررة تحول بارز في اولويات الاستثمار في اتجاه الصناعة ( التعدين والتصنيع ) والزراعة ، ان تحصل الصناعة على حصة مقدارها ٢٩٩ بالمائة ، وتحصل الزراعة على حصة مقدارها ١٥٦ بالمائة من المجموع . اما الاهداف الشاملة للخطة فهي بلوغ ( أ ) معدل سنوي من النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي مقداره ١٢ بالمائة ، و ( ب ) زيادة حصة قطاعات انتاج السلع الاساسية في مجمل الانتاج ، وذلك برفعها من نسبة ٣٥ بالمائة في عام ١٩٧٥ الى نسبة ٤٤ بالمائة في عام ١٩٨٠ ، و ( ج ) توزيع اكثر عدالة لفوائد الانماء بين مختلف قطاعات السكان وبين المناطق ، و ( د ) تخفيض العجز التجاري من ١٥٣ مليون دينار اردني في عام ١٩٧٥ الى ١٣١ مليون دينار اردني في عام ١٩٨٠ .

وتستهدف الخطة السعودية ( ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ) مبلغ اتفاق اجمالي مقداره ٤٩٨ مليار ريال سعودي ، كما تستهدف متوسط معدل زيادة سنوية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة ١٠.٢ بالمائة ( ١ ) . والاهداف الاساسية للخطة هي : ( أ ) تحسين المرافق الاساسية

( ١ ) تبلغ معدلات النمو المسقط بالنسبة لبعض القطاعات الاساسية نسبة ٤ بالمائة في الزراعة و ١٤ بالمائة في التصنيع و ١٥ بالمائة في كل من البناء والنقل والمواصلات والتخزين .

العمرائية والاجتماعية في البلاد وتوسيعها وتنويع الاقتصاد عن طريق استغلال طاقات البلاد الزراعية والتعدينية والصناعية الكامنة، و (ب) انماء موارد القوى البشرية عن طريق توسيع نطاق التدريب التربوي ورفع مستوى المعايير الصعبة . اما الهدف الاقصى فهو زيادة فرص العمالة المجزية ورفع مستوى المعيشة والرفاه لكل قطاعات السكان وتقليص الاعتماد على الموارد .

وتسعى الخطة الخمسية ( ١٩٧٤ / ١٩٧٥ - ١٩٧٨ / ١٩٧٩ ) في اليمن الديمقراطية الى تنويع القاعدة الاقتصادية في البلاد و تحقيق انتقال تدريجي من اقتصاد قائم على الخدمات الى اقتصاد يقوم على بنية اقتصادية ، اكثر توازنا ، وذلك عن طريق تشجيع النمو في القطاعات الرئيسية لانتاج السلع الاساسية ( الزراعة وصيد الاسماك والصناعة ) (١) . وبين الاهداف الهامة للخطة ايضا استكشاف موارد نفطية ومعدنية محتملة وتعزيز المرافق الاساسية في البلاد وتحسين الخدمات التربوية والاجتماعية لكل فئات السكان .

ولا تزال المعلومات المتوفرة عن خطتي الانماء الخمسيتين في العراق والجمهورية العربية السورية ، للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، متجزئة . وبمقتضى الخطة العراقية يرتقب ان يحقق الاقتصاد توسعا بمعدل سنوي حقيقي مقداره ١٣ بالمائة . ويتركز الاهتمام في البرنامج الصناعي ، الذي تقدر مخصصاته من الاستثمارات بـ ١٤ مليار دينار عراقي ، على انماء الصناعة الثقيلة . اما البرنامج الزراعي ، الذي تبلغ مخصصاته من الاستثمارات ١٣٦ مليار دينار عراقي ، فهو يركز على اصلاح الهيكل ، وعلى اشاعة الروح الجماعية واعتماد المكننة والرّي .

وتستهدف الخطة السورية نموا حقيقيا في الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٨ بالمائة اثناء فترة الخطة . ويركز القطاع الصناعي ، المتوقع ان ينمو بنسبة ٩٠ بالمائة تقريبا ، على انتاج النفط ومنتجات الفوسفات والحديد والفولاذ بشكل خاص . وتستهدف الخطة ايضا انجاز العمل في المرافق الاساسية المتصلة بمشروع سد الفرات والقيام بزراعة حوالي ٦٤ الف هكتار من الاراضي الزراعية الجديدة بالاضافة الى مد ٦٠٠٠ كيلومتر من خطوط السكك الحديدية .

---

(١) لقد بلغت مخصصات الصناعة نسبة ١٧ر٩ بالمائة و مخصصات الزراعة وصيد الاسماك نسبة ٣٦ر٨ بالمائة من اصل مجموع الاستثمارات المقررة التي تبلغ ٧٥ر٤ مليون دينار يمني . ومع ذلك فقد اسفرت التنقيحات السنوية للخطة عن زيادة مجموع الاستثمارات المقررة اكثر من الضعف بالنسبة للسنتين الاوليين من فترة الخطة .

## الخلاصة والاستنتاجات

تجاوز النمو في المخرجات الاجمالية بالاسعار الثابتة للمنطقة بأسرها خلال النصف الاول من السبعينات ، الى حد كبير ، الهدف الذي حددته الاستراتيجية الانمائية الدولية للبلدان النامية في مجموعها - وهو ٦ في المائة في المتوسط في السنة . غير ان الاردن واليمن الديمقراطيه عجزتا عن بلوغ هذا الهدف وشهدتا هبوطا في دخل الفرد في كل منهما . ويفسر التوسع السريع في الصادرات والانفاق العام ، ولا سيما في البلدان المصدرة للنفط ، دينامية اقتصادات المنطقة . كما كان الاداء المرضي نسبيا في قطاع الزراعة الرئيسي والنمو السريع بصفة عامة في قطاع المصنوعات ، عاملين هامين ايضا .

وبالمثل ، كان نمو السكان اسرع بكثير من نسبة ٢.٥ في المائة في السنة التي اوصت بها الاستراتيجية . وبينما لا يشكل النمو السريع في السكان بالنسبة لعدة بلدان سببا للقلق ، بل وقد يكون مستحيا بالنظر الى امكانياتها وما لديها من موارد ، فان الضغط السكاني يتجه في البلدين الاقل نموا وفي الاردن الى تهديد جهود الانماء وادامة الدخل المنخفض للفرد .

وعلى النقيض تماما من العقد السابق ، عندما ارتبط التوسع في المخرجات بصفة عامة بدرجة عالية نسبيا من ثبات الاسعار ، شهدت السبعينات اشتدادا في الضغوط التضخمية ، ولا سيما منذ عام ١٩٧٣ .

وشمة سمة مميزة اخرى لعملية التنمية وهي تضيق الهوة بين الناتج القومي والناتج المحلي للبلدان الاعضاء المنتجة للنفط ، مما يعكس الاهمية المتناقصة لعامل المداخيل الواردة من الخارج نتيجة للتطورات الاخيرة في صناعة النفط وفي بعض الحالات نتيجة ازدياد تدفقات الدخل من الاستثمارات في الخارج .

وعلى العموم ، فقد كان جهد المنطقة في مجال الادخار والاستثمار لافتا للنظر . وتبين الاحصاءات المتوفرة ان زيادات كبيرة قد سجلت في حصة الناتج القومي الاجمالي المخصصة لتكوين رأس المال المحلي في الاردن والجمهورية العربية السورية وعمان واليمن الديمقراطية . ويعكس الهبوط في نسبة الاستثمار الى الناتج القومي الاجمالي في البلدان الرئيسية المنتجة للنفط ، الارتفاع المفاجيء والحاد في دخولها التي يلزم مرور بعض الوقت قبل امكن توقع حدوث توسع متكافئ في الاستثمار .

وقد اختلفت معدلات الادخار اختلافا واسعا ، وتراوخت من نسب عالية للغاية من المدخرات بالنسبة للناتج القومي الاجمالي في الاقتصادات النفطية ، الى معدلات معتدلة ، وسلبية في بعض الحالات ، في الاقتصادات غير النفطية . وقد بدأت ابوظبي وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية ، بدرجات متفاوتة ، العقد الانمائي الثاني بمعدلات ادخار اعلى بكثير من الهدف المحدد في العقد - وهو ٢٠ في المائة . وعلى النقيض تماما من ذلك سجلت الاردن واليمن الديمقراطيه معدلات ادخار سلبية . وبصفة عامة ، تجاوزت المدخرات الاستثمارات



بفوارق واسعة للغاية في الاقتصادات النفطية، وقصرت دورها في الاقتصادات غير النفطية،  
ما انطوى على تدفقات كبيرة في الموارد .

وازداد الانتاج الزراعي في المنطقة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ بمعدل سنوي قدره  
٣٥ في المائة في المتوسط - وهو أقل من الهدف المحدد في الاستراتيجية بنسبة ٥٥ في المائة  
فقط . وقد شكل ذلك تحسنا ملحوظا بالنسبة للارقام المخيبة للآمال المسجلة في الستينات . وظل  
انتاج الاغذية الذي ازداد بنسبة ٣٨ في المائة في السنة، متخطيا عن الطلب، ومؤكد بذلك مشكلة  
نقص الاغذية والحاجة الى تكوين مخزونات احتياطية من الاغذية .

ورغم النمو السريع نسبيا لقطاع المصنوعات في السنوات الاخيرة، فقد ظل دور كمولد للدخل  
والعمالة والصادرات في المنطقة متواضعا بصفة عامة . وما يدل كذلك على المستوى المنخفض  
للتصنيع، غلبة الصناعات الخفيفة البديلة للواردات بصفة عامة، والاعتماد البالغ على الواردات في  
اشباع الجانب الاكبر من احتياجات المنطقة الى السلع الانتاجية والسواد الخام وحصص كبيرة من  
احتياجاتها الاستهلاكية . غير ان من المتوقع ازدياد سرعة معدل التصنيع في المنطقة في السنوات  
القليلة القادمة، نظرا للاستثمارات الكبيرة المقررة والمشاريع موضع النظر الجاد . ومن المتوقع ان  
تتحقق دفعة جديدة نتيجة استثمار جانب من الموارد المالية المكثفة اخيرا في المشاريع الصناعية  
ذات الطابع الاقليمي .

ومن شأن الآثار الفورية والظاهرة للتطورات الاخيرة في صناعة النفط، التي غيرت جذريا من  
طبيعة العلاقات بين البلدان المنتجة للنفط وشركات النفط لصالح البلدان المنتجة، ان تؤكد  
اعتماد المنطقة على قطاع النفط . وينعكس الاهتمام المتزايد بادمج قطاع النفط بدرجة اقوى في  
سائر قطاعات الاقتصاد، في الجهود المبذولة لتوفير طاقة اضافية للتكرير وانشاء صناعات اساسها  
النفط والاستخدام على نحو منتج للغاز الطبيعي المرتبط باستخراج النفط .

ومنذ بداية العقد الحالي، اتسعت تسهيلات الموانئ وتحسنت الى حد كبير، وخاصة في  
منطقة الخليج، لمواجهة التوسع السريع - الفعلي والمرتقب - في التجارة . وفي حين تقوم بضعة  
بلدان فقط ( العراق والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية ) بتشغيل خطوط وطنية  
لنقل البحرى بطاقة اساطيل كبيرة نوعا ما، يجري النظر وبذل الجهود بشكل جدي من اجل  
توسيع و/ او انشاء اساطيل وطنية ومتعددة الجنسيات .

وبالمقارنة بمتوسط معدلات النمو السنوي التي كانت ٩ و ٦٤ في المائة في العقد الماضي،  
ارتفعت قيمة متوسط تجارة المنطقة بالدولارات من الصادرات بنسبة ٥٥ في المائة، ومن الواردات  
بنسبة ٤١ في المائة في النصف الاول من العقد الحالي . وقد عكس التوسع في الصادرات بصفة  
رئيسية اثر ارتفاع الاسعار، مع نمو في الحجم متوسطه ١٢ في المائة سنويا . وفي نهاية عام ١٩٧٥،  
بلغت الاحتياطيات الدولية للمنطقة ٣٢٥ مليار دولار، مقابل ٢٤٤ مليار دولار في عام ١٩٧٠ .

وكان النجاح في زيادة حصة المصنوعات في مجموع الصادرات محدودا . ولعل أخطر  
العقبات التي تعترض سبيل التوسع في صادرات المصنوعات، هي تلك المتعلقة بضيق قاعدة  
الانتاج الصناعي والاتجاه المتطلع الى الداخل ( نمط بدائل الواردات ) الذي اتخذته التنمية  
الصناعية بصفة عامة وحتى وقت قريب . وقد انتهى الامر بالاجراء الدولي من خلال نظام

الافضليات المعمم الى ان يكون ذا نفع مباشر هامشي فقط لبلدان المنطقة . غير ان لدى هذه البلدان ، هي وغيرها من البلدان النامية ، فرصة للعمل في المفاوضات التجارية الحالية المتعددة الاطراف من اجل تحسين امكانية وصول صادراتها الى اسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين .

وكان مظهر التعاون الاقليمي الذي حظى بأكبر قدر من التاكيد حتى وقت قريب هو ذلك المتعلق بتوسيع التبادل التجاري داخل المنطقة . ورغم جهود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وانشاء السوق العربية المشتركة ، لم يصل اداء التبادل التجاري داخل المنطقة الى ما كان متوقعا ، بل وكان مخيبا للامال الى حد ما ، حتى ان الصادرات كانت تشكل ٣٧ في المائة فقط من مجموع صادرات المنطقة في عام ١٩٧٥ ، مقابل ٧ في المائة في المتوسط في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٠ .

وقدمت عدة تفسيرات للاداء التجاري المخيب للامال داخل المنطقة ، بما في ذلك ضعف شبكات النقل ، واختلاف الانظمة الاقتصادية ومستويات التنمية ، ونقص النقد الاجنبي ، والحواجر الجمركية وغير الجمركية ، والعلاقات التجارية الاكثر رعاية مع بلدان من خارج المنطقة . غير انه يجري بشكل متزايد ادراك ان انماء هيكل وقاعدة الانتاج ، على أسس تكاملية ، هو الشرط الاساسي لتوسيع التبادل التجاري داخل المنطقة . وقد ازدادت الى حد كبير احتمالات تحويل اوجه التكامل القائمة حاليا في المنطقة الى مشاريع منتجة وذلك نتيجة للتحسن الاخير في المركز المالي الشامل للمنطقة . والدليل على ذلك العدد المتزايد من المشاريع المشتركة .

وشهدت الفترة المستعرضة تقدما جوهريا في المنطقة نحو بلوغ اهداف الاستراتيجية في الميدان الاجتماعي . ورغم هذه التطورات الايجابية ، فما زالت التنمية الاجتماعية متخلفة عن التنمية الاقتصادية . ويتطلب الامر المزيد من التاكيد على تحقيق العمالة المنتجة والكاملة ، وعلى توزيع اكثر عدالة للدخل ، وتنمية اكثر توازنا من الناحية الجغرافية سواء بين المناطق او بين المساحات الريفية والحضرية ، وادماج سياسة السكان في التخطيط الاتمائي الشامل من اجل تحقيق توازن مرض ودينامي بين نمو السكان وطاقاتهم الانتاجية والموارد المتاحة وآثار النمو السريع في السكان على التعليم والعمالة وامدادات الاغذية والتسهيلات السكنية ، واعادة توجيه نظام التعليم ليلبي الاحتياجات من القوى العاملة اولويات التنمية والقضاء على الاختناقات / او الزيادات في بعض فئات العاملين والمهارات . ويتطلب الامر من رجال التخطيط فسي لمنطقة ايلاء قدر اكبر من الاهتمام فيما يتعلق بمشاكل التحضر وما يلحق بالبيئة من اضرار تربط بعملية النمو وكذلك المشاكل المتعلقة بالمستوطنات البشرية والريفية .

ولم يحدث في اي من البلدان الاعضاء ان تم بطريقة منهجية او متعمقة جمع وتصنيف تحليل البيانات المتعلقة بالبراءات والمطلوبة لتقييم اداء نظام البراءات الدولي في مجموعه ، او ممارسات الوطنية بصفة خاصة . فضلا عن ذلك ، لم توقع البلدان الاعضاء بعد اتفاقية ريس ، باستثناء الاردن والجمهورية العربية السورية ولبنان . غير ان من المتوقع ان تكون بلدان المنطقة اكثر فعالية في عملية التنقيح الحالية للاتفاقية وصياغة تشريع خاص بالبراءات نشاء مكاتب للملكية الصناعية خلال الاعوام القليلة القادمة . وقد اصبحت بلدان المنطقة ، من لال مجموعة السبعة والسبعين ، اكثر فعالية ايضا في اشتراكها في الجهود الدولية الحالية الرامية الى وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا .

و شهدت المنطقة تطورات ايجابية فيما يتعلق بزيادة الوعي بوجود ان تكون التنمية عملية شاملة ومتكاملة ولا تقتصر على مجرد البدء في المشاريع . ومن مظاهر هذا الوعي ما تبديه البلدان الاعضاء من اعتماد متزايد على التخطيط الشامل كأسلوب للتنمية . وثمة مظهر آخر يتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز او انشاء مؤسسات لتنشيط التنمية ، مثل تطوير الهياكل الادارية والتشريعية وتعديل نظم التعليم بما يتفق واهداف التنمية ومتطلباتها .

و تدخل المنطقة ، في مجموعها ، النصف الثاني من السبعينات ولديها سجل مرض نسبيا من التقدم الاقتصادي والاجتماعي واحتمالات متحسنة للنمو ناجمة بصفة رئيسية عن ثروتها المكتسبة حديثا . غير ان البلدان الاعضاء لا تزال تواجه مشاكل هيكلية هامة وقضايا اقتصادية ملحة ، بينما تتوالى التحديات الجديدة في الظهور .

ومن بين المشاكل المزمنة والاكثر خطورة التي تواجه المنطقة ، عدم التوازن في الهياكل الاقتصادية واستمرار التفاوت الواسع في الدخل . ويتهدى عدم التوازن الهيكلي لا في مجرد الاعتماد البالغ على قطاع واحد ( النفط ) ، وفي المستوى المنخفض بصفة عامة للتصنيع المتحقق واتجاهه المتطلع الى الداخل ، بل وايضا في الدور الغالب للقطاع الخارجي في النشاط الاقتصادي وما ينطوى عليه ذلك من احتمالات التعرض للمخاطر ، وحصمة المصنوعات المنخفضة نسبيا بوجه عام في مجموع الصادرات ، وفي النقص النسبي للقوى العاملة الماهرة .

ويتضح التفاوت في الدخل بين البلدان بجلاء من واقع ان المنطقة تضم في صفوفها عددا من اغنى البلدان في العالم وعددا من اقل البلدان نموا ، كما يتضح داخل البلد الواحد من الفوارق الواسعة والمتزايدة في مستويات الدخل بين مختلف فئات السكان .

و تحتاج بلدان المنطقة حاجة ماسة الى تحقيق توازن افضل بين العناصر الاقتصادية والاجتماعية للنمو ، ذلك ان التقدم في الميدان الاجتماعي يتميز بالبطء في جميع هذه البلدان تقريبا .

وفيما يتعلق بالتعاون والتكامل الاقليميين ، هناك ايضا ضغط في البحث عن ترتيبات عملية تترجم الاماني الى انجازات . وينبغي ايلاء الاهتمام الى التوازي الناشئ في برامج التصنيع للعديد من البلدان الاعضاء ، وفي مجال الكثافة في استخدام راس المال وفيما يجري انشاؤه من صناعات تتجه الى التصدير ( لان ذلك قد ينطوى على ازدواج وهدر كبير ) ، ولا يتفق مع الجهود المبذولة لتشجيع قيام التكامل الاقليمي على اساس سليم وثابت .

وبالاضافة الى مجالات المشاكل الهامة الآتية الذكر ، فان الثروة المكتسبة حديثا والتي حققتها التطورات في صناعة البترول تجلب معها مشاكلها وتحدياتها . فقد اصبحت البلدان المنتجة للنفط ، في الاجلين القصير والمتوسط ، اكثر اعتمادا بشكل كثيف على سلعة ( النفط ) تهم العالم كله وتنطوى على آثار خطيرة بالنسبة لتنميتها .

كذلك هناك المشكلة ذات الصلة الوثيقة بتحويل هذه الثروة الى مقومات منتجة ، نظرا للطبيعة القابلة للنفاذ للسلعة الاساسية المشار اليها والمخاطر الكامنة في تكديس احتياطات

مالية كبيرة . وينبغي استرعاء النظر ايضا الى الاثار التضخمية للمصروفات الكبيرة في البلدان المنتجة للنفط ذاتها وفي سائر المنطقة ، وكذلك الى الاختناقات المحتملة في المرافق الاساسية والقوى العاملة .

وانا كان من المفهوم ان ثروة المنطقة من النفط سوف تستخدم في تنويع وتنمية اقتصادات البلدان المنتجة للنفط في المقام الاول ، فان باقى المنطقة لا بد وأن يستفيد منها كثيرا ، سواء بطريقى مباشر او غير مباشر . كذلك يمكن للبلدان النامية في المناطق الاخرى ان تتوقع الاستفادة من مساعدات مالية كبيرة من المنطقة ، على اساس الاتجاهات الاخيرة والتعهدات الحالية .